



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريبيج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

بعنوان:

تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر -

دراسة حالة عينة من مؤسسات التمويل الأصغر

العربية -

الأستاذ المشرف: د. زكري ميلود

إعداد الطالبتين:

✓ راشدي نسرين

✓ صبان ياسمين

نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ: / / 2021

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريبيج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

بعنوان:

تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر -

دراسة حالة عينة من مؤسسات التمويل الأصغر

العربية -

الأستاذ المشرف: د. زكري ميلود

إعداد الطالبتين:

✓ راشدي نسرين

✓ صبان ياسمين

نوقشت وأجيزت علنيا بتاريخ: / / 2021

السنة الجامعية: 2021/2020

# شكر وتقدير



بسم الله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
يقول الله تعالى: "وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي  
لشديد" سورة إبراهيم الآية 07.

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".  
بادئ بدء أشكر الله عز وجل الذي تعجز عن وصفه عباراتي وكلماتي والذي  
وفقني بإذنه ويسر لي سبل الصبر لإتمام هذه المذكرة وأحمده سبحانه تعالى  
على تمكيني لإتمام هذه المرحلة من مساري الدراسي راجيا منه مزيدا من  
التوفيق إلى ما يحب ويرضى فلك الحمد ربي حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ولك  
الحمد حتى يبلغ الحمد منتهاه.

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى  
أستاذي ومشرفي الدكتور زكري ميلود الذي أمدني من منابع علمه بالكثير،  
والذي لم يتوان يوما عن مد يد المساعدة لي.  
شكري موصول لكل من: أساتذتي الأفاضل، أساتذة كلية العلوم الاقتصادية  
والتجارية وعلوم التسيير كل باسمه ومقامه، كل عمال مكتبة الكلية لما قدموه  
لي من يد العون وعلى صبرهم علي وتحملهم التعب لقاء دراستي وإتمام بحثي.  
وإقرار بالفضل لأهله فأني أسجل شكرا خالصا إلى كل الأيدي التي امتدت  
لمساعدتي من قريب أو بعيد، في السر والعلن ولو بكلمة طيبة وأخص بالذكر  
طالب الدكتوراه: ع. جمال الدين  
وفي الأخير لا يسعني إلا أن أقول إن الكمال لله وحده، فإن وفقت فمن الله وحده وإن  
قصرت فمني ومن الشيطان.



# إهداء

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:  
إلى أعز وأقرب انسان إلى قلبي هناك في القبور الهادئة توجد روح أحبها  
رحلت إلى خالقها إلى روح جدي: راشدي عبد الرحمان رحمك الله يا  
غالي

إلى والدي العزيزين، إلى سر وجودي في هذه الحياة بعد الله

إلى أغلى انسانة في حياتي، التي أنارت دربي بنصائحها وكانت بحرا  
صافيا يجري بفيض الحب، إلى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة  
الدرب، إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى أروع امرأة في  
الوجود، إلى الغالية على قلبي: أمي الحبيبة

إلى سندي وقوتي، إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء، إلى من سعي  
لأجل راحتي ونجاحي، إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار أرجو الله أن يمد  
عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار، إلى أعظم رجل في  
الكون أبي العزيز: راشدي بلعباس

إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من  
الحياة إخوتي: محمد الأمين، علاء الدين، عبد السلام، أحمد رامي

إلى كل عائلتي الكريمة: راشدي



# إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى  
أما بعد

أهدي عملي وجهدي هذا إلى:

صاحب السيرة العطرة و الفكر المستنير، فلقد كان له الفضل في  
بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب "جعفر" أطال الله في عمره.  
أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي أنارت دربي بنصائحها، التي منحتني  
القوة و العزيمة أُمي الحبيبة "العلجة" أطال الله في عمرها.  
أخي "رابح سفيان" سندي في الحياة حفظه الله.  
فلذة كبدي و نبض قلبي ابني "رسيم" رعاه الله و حفظه.  
زوجي الغالي "حسام" الذي ساندي في دراستي.  
أم زوجي التي هي بمثابة أم ثانية أطال الله في عمرها، وكل عائلته  
التي هي عائلتي الثانية.

أختي و صديقتي و روح قلبي "هبة الرحمن".

كل العائلة الكريمة، و زملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق.  
كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير، و كل من ساعدني في  
هذا العمل داعيتا المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم  
بالخيرات.

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر، ولتحقيق هذا الغرض تم إجراء دراسة عينة من مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 2015-2019، وذلك باعتمادنا على مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية التي تناسب الدراسة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري بينما تم الاعتماد على دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

وقد لخصت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر أداة فعالة في مكافحة الفقر وتحسين رفاهية الناس ذو الدخل المنخفض كما تبين أيضا أن عملية تقييم الأداء المالي طريقة يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ مختلف القرارات التي تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة.

## الكلمات المفتاحية:

الأداء المالي، التمويل الأصغر، تقييم الأداء المالي، مؤسسات التمويل الأصغر.

## Abstract:

This study is aimed at assessing the financial performance of microfinance institutions. To this end, a sample study of Arab microfinance institutions was carried out between 2015 and 2019. The study found that microfinance is an effective tool in combating poverty and improving the well-being of low-income people. It also shows that the financial performance appraisal process is a way in which to monitor the activity of the enterprise and make various decisions that work towards the goals of the enterprise.

## Keywords:

financial performance, microfinance, financial performance assessment, microfinance institutions.

# فهرس المحتويات



	شكر وتقدير .....
	إهداءات .....
	ملخص .....
I	فهرس المحتويات .....
III	قائمة الجداول .....
IV	قائمة الأشكال .....
IV	قائمة الاختصارات والرموز .....
أ-ج	مقدمة .....
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي ومؤسسات التمويل الأصغر .....</b>
02	تمهيد .....
03	المبحث الأول: مؤسسات التمويل الأصغر .....
03	المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر .....
08	المطلب الثاني: ماهية مؤسسات التمويل الأصغر .....
13	المبحث الثاني: إدارة مؤسسات التمويل الأصغر .....
13	المطلب الأول: حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر .....
15	المطلب الثاني: إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر .....
20	المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي .....
20	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي .....
27	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي .....
30	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر .....
39	خلاصة .....
	<b>الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية .....</b>
41	تمهيد .....
42	المبحث الأول: تقييم الأداء المالي لمؤسسة بنك الأمل للتمويل الأصغر "اليمن" .....
42	المطلب الأول: ماهية بنك الأمل .....
47	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسة بنك الأمل .....
54	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر "مصر" .....
54	المطلب الأول: ماهية مؤسسة "التضامن" للتمويل الأصغر .....

56	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسة "التضامن" للتمويل الأصغر.....
61	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة بنك الفيصل الإسلامي للتمويل الأصغر "السودان" ..
61	المطلب الأول: ماهية بنك الفيصل الإسلامي.....
64	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسة بنك الفيصل الإسلامي للتمويل الأصغر.....
70	.....خلاصة
72	.....خاتمة
76	.....قائمة المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47	عدد المدخرين في بنك الأمل	01
48	حجم الودائع خلال السنوات (2015-2019) ونسبة النمو السنوية	02
50-49	المركز المالي بالقيمة ومعدل نموه السنوي خلال الفترة (2015-2019)	03
50	نسبة العائد على الأصول خلال فترة 2015-2019	04
51	نسبة العائد على الملكية خلال الفترة 2015 - 2019	05
51	نسبة تكلفة التمويل خلال الفترة 2015 - 2019	06
52	نسبة تغطية المخاطر خلال الفترة 2015 - 2019	07
52	توزيع التمويلات حسب القطاعات خلال الفترة 2017 - 2019	08
57	قيمة مؤشرين جودة المحفظة خلال الفترة 2015 - 2019	09
58	نسبة مؤشرين إدارة الأصول خلال الفترة 2015 - 2019	10
59	نسبة مؤشرين الاستدامة والربحية خلال فترة 2015 - 2019	11
64	معدل وحجم الودائع خلال الفترة (2015-2019)	12
65	المركز المالي لبنك الفيصل من خلال الميزانية المجمعة (2015-2019)	13
66	معدل العائد على حقوق الملكية خلال 2015 - 2019	14
67	معدل العائد على الأصول خلال 2015 - 2019	15
67	نسبة التوزيع القطاعي للتمويل (%)	16

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
43	مساهمة المؤسسين لبنك الأمل	01
48	تطور الحسابات الادخارية خلال الفترة (2019 2015)	02
49	معدل النمو السنوي للادخار خلال فترة 2015 - 2019	03
49	زيادة في قيمة المركز المالي فترة 2015 - 2019	04
53	توزيع التمويلات حسب القطاعات خلال الفترة 2017 - 2019	05
57	التطور السنوي لمؤشرين جودة المحفظة	06
58	التطور السنوي لمؤشرين إدارة الأصول خلال فترة 2015 - 2019	07
59	التطور السنوي لمؤشرين الاستدامة والربحية خلال الفترة 2015 - 2019	08
65	تطور معدل نمو الودائع خلال 2015 - 2019	09
66	تطور المركز المالي لبنك الفيصل 2015 - 2019	10
68	توزيع التمويل حسب القطاعات لسنة 2019	11
68	توزيع التمويل حسب القطاعات لسنة 2015	12

## قائمة الاختصارات والرموز

المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية	الاختصار	الرقم
Return On Equity	العائد على حقوق الملكية	ROE	01
Return On Assets	العائد على الأصول	ROA	02
Return On Investment	العائد على الاستثمار	ROI	03
Economic Value Add	القيمة الاقتصادية المضافة	EVA	04
Market Value Add	القيمة السوقية المضافة	MVA	05

مقدمة

يعتبر الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات بيئية وسياسية، كما أن مفهومه يختلف باختلاف البلدان والثقافات، حيث تؤكد الدراسات أنه لا يمكن القضاء على الفقر ومعالجته إلا بتمكين المجتمعات الفقيرة من الاعتماد على نفسها، أي تمكين الفقراء من توسيع خياراتهم بتوفير قدرات ومهارات وموارد مالية لهم.

ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة التمويل الأصغر كوسيلة لمساعدة الفقراء والمحتاجين على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، فقد شهدت السنوات الخمسة والعشرين الماضية توسعا سريعا للتمويل الأصغر في أنحاء عديدة من العالم، وفي بعض البلدان بات عدد هذه المؤسسات مرتفعا، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم خدمات مالية لأصحاب الدخل المنخفض أو المحرومين، أي أن التمويل الأصغر يعتبر آلية ضرورية لتخفيف حدة الفقر في المجتمعات التي ظلت تعاني من هذه المشكلة، لذلك أدركت الدول الفقيرة قوة التمويل الأصغر كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بحيث حاولت مؤسسات التمويل الأصغر الاستجابة لمختلف التغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إدارة مراقبة الأداء المالي وذلك من أجل توسيع نطاق خدماتها وتحقيق معدلات وصول اقتصادية، مالية، واجتماعية، ولتمكين المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها من خلال تقييم الأداء المالي، وذلك باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات.

#### أولاً: إشكالية الدراسة

على هذا الأساس، ومن خلال كل ما سبق عرضه، تتبلور إشكالية بحثنا حول التساؤل الرئيسي التالي:

#### كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسات التمويل الأصغر؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي كما يلي:

- ماذا يقصد بالتمويل الأصغر؟
- ما مفهوم تقييم الأداء المالي؟
- فيم تتمثل أهم المقاييس والمؤشرات التي على أساسها يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسات التمويل الأصغر؟

#### ثانياً: فرضيات الدراسة

يحاول هذا البحث اختبار الفرضيات التالية:

- مؤسسات التمويل الأصغر تتميز بالأداء الجيد؛

- توجد عدة آليات وأسس تساعد مؤسسات التمويل الأصغر في أداء دورها وتحسين أدائها؛
- مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر تختلف عن مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسات العادية؛
- تقييم الأداء المالي يتم حسب مقاييس موحدة في كل الدول العربية.

### ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

- الإسهام في إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع وذلك لقلّة الدراسات والبحوث العلمية في هذا المجال؛
- التحسيس بأهمية هذا الموضوع لزيادة الاهتمام به من قبل مؤسسات محل الدراسة؛
- ارتباط موضوع الدراسة بمجال التخصص؛
- الاهتمام الشخصي بدراسة الموضوع.

### رابعا: أهمية الدراسة

لا يزال التمويل الأصغر من بين أهم الاستراتيجيات التي نجحت إلى حد معين في القضاء على الفقر والحد من البطالة بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في تمويل المشاريع وخلق مناصب شغل جديدة من شأنها الرفع من المستوى المعيشي الاقتصادي، وبالرغم من هذه الإمكانيات التي أظهرها إلا أنه لا يزال تواجهه جملة من المعوقات، ومن هنا نتبع أهمية البحث من خلال التعرف على المعوقات التي تواجه التمويل الأصغر وكيفية التصدي لها في سبيل تحقيق أهدافه.

### خامسا: أهداف الدراسة

إن الهدف من تناول هذا الموضوع لا يخرج من كونه محاولةً لتحقيق الأهداف التالية:

- الإجابة عن التساؤل الرئيسي ومختلف التساؤلات الفرعية التي وردت في إشكالية الدراسة، وذلك من خلال تسليط الضوء على مختلف جوانب هذه العملية والإلمام بكل العوامل المؤثرة فيها؛
- التعريف بالتمويل الأصغر وآلية عمل مؤسساته؛
- تقديم دراسة علمية تعالج موضوع التمويل الأصغر مع تسلط الضوء على الجوانب الغامضة لهذا الموضوع، خاصة تلك التي يختص بدراستها موضوع علم الاقتصاد والإدارة دون العلوم الأخرى؛
- محاولة لفت أنظار الباحثين لأهمية الموضوع والتخصص في البحث فيه.

## سادسا: المنهج المتبع

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري إتباع المنهجين التاليين:

- **المنهج الوصفي:** يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العلمي؛
- **المنهج التحليلي:** يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر واستخلاص النتائج التي تمكنا من تأكيد من صحة الفرضيات أو نفيها.

## سابعا: صعوبات الدراسة

- قلة المراجع في المكتبة نظرا لقلّة الدراسات في هذا الموضوع؛
- صعوبة إيجاد مؤسسة تسمح لنا بالحصول على البيانات اللازمة أثناء الدراسة الميدانية؛
- صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعطيات المفصلة حول الدراسة التطبيقية.

## ثامنا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار صحة فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة عامة وتقبهم خاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل إليها، وفيما يلي عرض لما تم تناوله في فصول البحث:

يتناول **الفصل الأول الإطار النظري للدراسة** من خلال ثلاثة مباحث: يتناول **المبحث الأول** مؤسسات التمويل الأصغر حيث تطرقنا إلى ماهية التمويل الأصغر، نشأته، خصائصه، أهميته وأهدافه، بالإضافة إلى تعريف مؤسسات التمويل الأصغر، أنواعها وكيفية تصنيفها، بالإضافة إلى آلية عملها وأهميتها. **المبحث الثاني** إدارة مؤسسات التمويل الأصغر يتناول هذا المبحث ماهية حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر وإدارة مخاطر التمويل الأصغر بالإضافة إلى أهم المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات وكيفية التعامل معها. **المبحث الثالث** مؤشرات تقييم الأداء المالي وفيه نستعرض مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية والحديثة بالإضافة إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر؛

وعالج **الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة** من خلال عرض ثلاث تجارب، تجربتين عربيتين والأخرى إفريقية، بنك الأمل اليمن، ومؤسسة التضامن مصر، وبنك الفيصل الإسلامي السودان، حيث تناولنا في **المبحث الأول:** ماهية بنك الأمل وأهم مؤشرات تقييم الأداء المالي، وفي **المبحث الثاني:** ماهية مؤسسة التضامن ومؤشرات تقييم أدائها المالي، وأخيرا **المبحث الثالث:** ماهية بنك الفيصل وأهم مؤشرات تقييم أدائه المالي. وفي خاتمة هذه الدراسة نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها، مقترحات وأفاق الدراسة.



**الفصل الأول: الإطار النظري للأداء  
المالي ومؤسسات التمويل الأصغر**

**تمهيد:**

ظهر التمويل الأصغر كأحد أهم الابداعات في سياسة التنمية، الذي يضمن تقديم الخدمات المالية بهدف القضاء على مشكل تمويل المشاريع الصغيرة وخلق قروض للتشغيل لصالح الفئات منخفضة الدخل، قصد مساهمتها في إنشاء الثروات التي تساعد على زيادة الأمان الاقتصادي وذلك من خلال مؤسسات التمويل الأصغر.

لذلك سنعالج في هذا الفصل الإطار النظري للتمويل الأصغر ومؤسساته وكيفية تقييم الأداء المالي لهاته المؤسسات من أجل تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية، لذا قسم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** مؤسسات التمويل الأصغر؛
- **المبحث الثاني:** إدارة مؤسسات التمويل الأصغر؛
- **المبحث الثالث:** مؤشرات تقييم الأداء المالي.

## المبحث الأول: مؤسسات التمويل الأصغر

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتمويل الشرائح ذات الدخل المنخفض عبر ما يعرف بالتمويل الأصغر، ويتم هذا التمويل عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر التي تمتاز بتقديم قروضها بسرعة وبدون ضمانات تذكر وإجراءات بسيطة.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

- **المطلب الأول:** ماهية التمويل الأصغر؛
- **المطلب الثاني:** ماهية مؤسسات التمويل الأصغر.

## المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر

### أولاً: نشأة وتطور التمويل الأصغر

تعود بوادر التمويل الأصغر إلى مئات السنين وفي مختلف بقاع العالم من غانا إلى المكسيك الهند وخارجها، وفي أوروبا اعتباراً من القرن الخامس عشر، ومن أمثله في الوقت الذي كان فيه الفقراء من إفريقيا وآسيا يعملون على تكوين مجموعات الادخار والإقراض بشكل مبسط وغير منظم، وكذلك الأمر في بعض مناطق أمريكا اللاتينية، حيث بدأت أولى ملامح التمويل الأصغر بشكله البدائي، أين بدأ السكان المحليون في البحث عن وسائل تعويضهم عن نقص الخدمات المالية المتاحة لهم من البنوك التجارية في المناطق التي يقطنونها، حيث قامت جماعات من ضعيفي الدخل بتكوين مجموعات غير رسمية تضم الأصدقاء والأقارب والجيران، يتبادلون فيما بينهم أدوار المقرض والمقترض، وبذلك ظهرت أولى الملامح التي رسمت مستقبل هذه الصناعة التمويلية<sup>1</sup>.

تعددت الروايات بشأن نشأة التمويل الأصغر وتطوره، حيث يعتقد الكثير أن بنك غرامين (بنك القرية) الذي أسسه محمد يونس في بنجلادش هو أول ظهور لفكرة التمويل المصغر لكن الصحيح أن التمويل المصغر أقدم بكثير من ذلك بل حتى أقدم من التمويل البنكي الرسمي حيث نجد أن التجربة الأوروبية في مجال التمويل المصغر تصل إلى القرن السادس عشر وكانت البداية في إيرلندا حيث شهدت سنة 1720 أول قرض موجه للفقراء وكان ذلك إثر الزيادة المتصاعدة للفقراء في أوروبا حيث أشارت الأرقام إلى أن ما يعادل 20% من

<sup>1</sup>: بوعراب رابح، التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 01، 2017، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 158.

الأسر الإيرلندية حصلت على قروض صغيرة ومتناهية الصغر بحلول عام 1843، أما في ألمانيا فكانت هناك تجربتان إحداهما في الريف بقيادة Reiffeisen والأخرى في الحضر ورائدها Schulze-Delitzsch حيث أنشئ أول نظام تعاوني للائتمان في ألمانيا عام 1864 والذي كان يمنح للقرويين قروضا صغيرة بأسعار فائدة مقبولة ثم انتشرت الفكرة في كل من استراليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا والنمسا.

أما في أمريكا فكانت أقدم مؤسسة في هذا المجال رهونات في الساحة المركزية لمدينة المكسيك والذي أنشئ عام 1775 لمساعدة الناس في الأزمات المالية وكان يسمى "مونت دوبيدا" يعني جيل الرحمة أو جيل الشفقة حيث يقوم بإعطاء النقد مقابل الأشياء النفيسة.

وفي إندونيسيا يعتقد الباحثون أن Badan kredit desas والذي أنشئ عام 1896 أقدم مؤسسة تجارية تقدم التمويل المصغر في العالم بالإضافة إلى نظام USUS والذي كان سائدا في غرب إفريقيا لأكثر من 300 سنة كذلك بالنسبة للنظام المالي الهندي والذي يشمل العديد من المؤسسات المالية المدرجة تحت اسم مؤسسات التمويل الأصغر.

ويعتبر بنك جرامين Grameen bank وتعني بالبنغالية بنك القرية الذي أسسه البروفيسور محمد يونس في بنجلاديش سنة 1983 من أشهر البنوك في مجال تقديم القروض المصغرة للفقراء حيث يعمل البنك على تقديم قروض بدون ضمانات مالية للفقراء من أجل تأسيس مشاريعهم الخاصة التي تعود عليهم بالدخل<sup>1</sup>.

## ثانيا: مفهوم وخصائص التمويل المصغر

### 1. مفهوم التمويل الأصغر:

توجد عدة مسميات للتمويل الأصغر مثل، التمويل المتناهي الصغر، التمويل البالغ الصغر، التمويل الصغير، الائتمان البالغ الصغر، القروض المتناهية الصغر، وغيرها من المسميات والتي غالبا ما تحمل نفس المعنى، وهو ترجمة لفظة Microfinance المستعملة في أدبيات الاقتصاد في اللغة اللاتينية<sup>2</sup>، وعليه يعرف التمويل الأصغر على أنه:

<sup>1</sup>: خالد بن جلول، جمال سامي، التمويل المصغر كآلية فعالة للتقليل من الفقر في الدول العربية دراسة تشخيصية لعينة من الدول العربية مصر الجزائر السودان، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 25، العدد 03، سبتمبر 2019، ص 377-378.

<sup>2</sup>: بن عزة هشام، عبد الحميد بن الشيخ، التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة - نماذج عالمية ناجحة-، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 03، عدد 01، جوان 2020، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، ص 118.

أ. **التعريف الأول:** التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر<sup>1</sup>.

ب. **التعريف الثاني:** هو عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية، إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف<sup>2</sup>.

ج. **التعريف الثالث:** يعرف التمويل الأصغر على أنه مجموعة الخدمات المالية المقدمة للأفراد الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية التقليدية<sup>3</sup>.

د. **التعريف الرابع:** يشير مصطلح التمويل الأصغر في الغالب إلى عرض خدمات مالية متواضعة (بسيطة) للعملاء ذوي الدخل الصفري أو الدخل المنخفض، وبالتالي فإن أي نشاط صغير يتسم بمحدودية الأموال وموجه لذوي الدخل المنخفض قد يندرج في مجال التمويل الأصغر<sup>4</sup>.

هـ. **التعريف الخامس:** تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE التمويل الأصغر بأنه الحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة، التي يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن<sup>5</sup>.

و. **التعريف السادس:** عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP على أنه تقديم تمويل أصغر لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغيرة كلما اتسعت دائرة التمويل الأصغر، على مرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات المتعلقة

<sup>1</sup>: جوديث براندسما ولورنس هارت، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معهد البنك الدولي، (بدون سنة)، ص01.

<sup>2</sup>: عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016، ص09.

<sup>3</sup>: Sébastien Boye et autres, **le guide de microfinance**, éditions d'organisation, Paris, 2006, P17.

<sup>4</sup>: Mario la torre and Gianfranco A vinto, **Microfinance**, PALAGRAVE macmillan, New York, USA, 2006, P02.

<sup>5</sup>: بعزیز سعید، مخلوفي طارق، دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري-، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد01، جوان 2018، ص239-240.

بالائتمان، والادخار وذلك نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن صعب عليهم الانتقال من البنوك التجارية الرسمية<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يمكن ان نؤكد على أن التمويل الأصغر هو نوع متخصص من أنواع التمويل<sup>2</sup>، فهو يحاول إيجاد مصادر جديدة وملاءمة للفقراء وتمكينهم من التغلب على المعوقات الأساسية التي يواجهونها والمتمثلة في ندرة فرص الحصول على قروض وخدمات مصرفية وخاصة من طرف النظم المصرفية الرسمية لكن اتسع مفهوم التمويل الأصغر ليشمل الخدمات غير المالية مثل التدريب والتكوين ومشاريع دعم التأهيل للأفراد الفقراء من أجل تمكينهم من الحصول على عمل أو القدرة على خلق نشاط وحسن استغلال القروض<sup>3</sup>.

## 2. خصائص التمويل الأصغر:

يتميز التمويل الأصغر بالخصائص التالية<sup>4</sup>:

- أ. تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس مال العامل؛
- ب. التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقرضين؛
- ج. استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الالزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- د. إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- هـ. الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛
- و. ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛

<sup>1</sup>: سلومه موسى يحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان -دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعي والبنك الزراعي السوداني للفترة 2000/2011-، بحث مقدم لنسب درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مارس 2014، ص58.

<sup>2</sup>: فريدة موهوب، واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 03، 2020، قسنطينة، الجزائر، ص1522.

<sup>3</sup>: خالد بن جلول، جمال سالم، مرجع سابق، ص377.

<sup>4</sup>: بوهرين فتيحة، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص149.

ز. استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة  
الظرفية؛

ح. فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛

ط. خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

### ثالثا: أهمية التمويل الأصغر

للمويل الأصغر أهمية كبيرة تتمثل في<sup>1</sup>:

- أ. يعتبر أداة من الأدوات الهامة في الحد من ظاهرة الفقر، وتكمن فعاليتها في التخفيف من مشكلات الفقر في الاستراتيجيات الإبداعية التي يتبناها مثل أساليب القروض بضمان المجموعة وفي تخفيض التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية، وكذلك في أساليب التحديد الجيد للفقراء المستهدفين؛
- ب. تقدم خدمات مالية جوارية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي كانت لها الكثير من الآثار الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الأفراد؛
- ج. أن الهيئات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ برامج تقديم خدمات التمويل الأصغر قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحا إلى جانب تحقيق أهدافها الاجتماعية؛
- د. يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية بمختلف أشكالها المؤسساتية؛
- هـ. يعمل على تمكين الفقراء على زيادة دخلهم الأسري، وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي وذلك من خلال بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل؛
- و. يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة؛

### رابعا: أهداف التمويل الأصغر

يهدف التمويل الأصغر إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي<sup>2</sup>:

- أ. القضاء على الفقر والجوع؛

<sup>1</sup>: العمري أصيلة، عامر هشام، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة للتقليل من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2007، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2018، ص12-13.

<sup>2</sup>: ابتسام عبد الرحمن مجذوب أحمد، دور بنك السودان المركزي وبعض المؤسسات التمويلية المتخصصة في تخفيف الفقر في السودان من خلال التمويل الأصغر، يناير 2010، ص31-33.

ب. مساعدة الفقراء المدقعين؛

ج. تحسين الظروف المعيشية والرعاية الصحية للمرأة والطفل؛

د. النهوض بتعليم الأطفال؛

هـ. تعزيز دور المرأة.

### المطلب الثاني: ماهية مؤسسات التمويل الأصغر

#### أولاً: مفهوم مؤسسات التمويل الأصغر

أ. **التعريف الأول:** هي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج

القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها/زبائنهم فقط وليس من العامة<sup>1</sup>.

ب. **التعريف الثاني:** تعرف مؤسسات التمويل الأصغر بأنها تقوم بتزويد أصحاب الدخل الواطئ أو

المنخفض بخدمات مالية<sup>2</sup>.

ج. **التعريف الثالث:** تعرف أيضا مؤسسة التمويل الأصغر هي المؤسسة التي تقبل الودائع، يقصد بها أي

هيئة أو شركة مساهمة عامة أو خاصة مرخص لها بالعمل من قبل المصرف المركزي لمزاولة خدمات

التمويل الأصغر ومتناهي الصغر<sup>3</sup>.

#### ثانياً: تصنيفات مؤسسات التمويل الأصغر

يقدم التمويل الأصغر من خلال مجموعة من المؤسسات بغية استهداف الفقراء النشطين اقتصاديا الغير قادرين

والمستبعدين من مؤسسات التمويل الرسمي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>: محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين-دراسة تطبيقية على قطاع غزة-، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص19.

<sup>2</sup>: زهراء صالح الخياط، تحليل الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في العراق، مداخلة ضمن مؤتمر الريادة ونكاء الأعمال في المنظمات العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص04.

<sup>3</sup>: عبد الله آدم عبد الله أحمد، دور سياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة 2008-2017 دراسة حالة مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2018، ص30.

<sup>4</sup>: صالحى ناجية، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص54-55.



1. معايير تصنيف مؤسسات التمويل الأصغر: يمكن تصنيف هذه المؤسسات وفقا لنوعها ودرجة رسميتها:

أ. مؤسسات التمويل الأصغر وفقا للنوع:

- مؤسسات تقوم بتقديم القروض مباشرة إلى مجموعة معينة من العملاء مع الالتزام بالأنشطة المصاحبة مثل جمع الأقساط والرقابة والمتابعة وما إلى غير ذلك.
- مؤسسات على صلة بمنظمات الإقراض متناهي الصغر وإن كانت لا تمارس عملية الإقراض بصورة مباشرة.

ب. مؤسسات التمويل الأصغر وفقا لدرجة الرسمية:

- مصادر غير رسمية: تشمل المصادر غير الرسمية للمقترضين وأصحاب المال الذين يقدمون القروض قصيرة الأجل، والذين يفرضون بدورهم معدلات فائدة عالية تفوق تلك التي تفرضها المصادر الرسمية وشبه الرسمية، كما تقوم أيضا مجموعة صغيرة من الأفراد يعرفون بعضهم البعض بإيداع مدخراتهم الخاصة لدى تلك الأطراف، وتعتبر معظمهم آليات التأمين غير الرسمية المماثلة ضعيفة عند حدوث أية مشكلات مقدمة ومن ثم فهي تمثل بذلك مصدرا محدودا لحماية الفقراء.
- مصادر رسمية: من الملاحظ ان دور المصادر الرسمية للتمويل الأصغر قد ازداد بوضوح خلال العقدين الماضيين، وترجع هذه الزيادة إلى النمو الملحوظ في نطاق الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الرسمية من خلال الوصول إلى الطبقات الأشد فقرا بالإضافة إلى وضع برامج للربط بين المصادر الرسمية وغير الرسمية أيا كان نوعها، مثل إنشاء شكل جديد من المؤسسات الرسمية المتخصصة في مجال التمويل الأصغر مثل بنك غرامين بينغلاديش، ووضع برامج جديدة للتمويل الأصغر من قبل الحكومات والعديد من المؤسسات المالية الأخرى.

2. أنواع مؤسسات التمويل الأصغر: من خلال معرفة معايير تصنيف مؤسسات التمويل الأصغر حسب

النوع والدرجة الرسمية، فإن هذه المؤسسات تتمثل في<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>: ناجية صالحى، نوال بن عمارة، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر-تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السادس، السنة السادسة 2015، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص131-132.

- المنظمات غير الحكومية التي تعمل كمؤسسات التمويل الأصغر وهي منظمات غير هادفة للربح، تتخصص في إقراض المشاريع الصغيرة ولكنها عادة لا تملك ترخيصاً من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع.
- بنوك التمويل الأصغر التي تتسم بتنظيم كامل للآداء كما أنها تهدف للربح، وهي بنوك تجارية غرضها الأساسي توفير نطاق واسع من الخدمات والمنتجات المالي للمشروعات الصغيرة.
- هناك البنوك التجارية التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية تقليدية والتي قامت باستحداث خدمات متخصصة في التمويل الأصغر مستهدفة المشاريع الصغيرة من خلال التدرج على مستويات منخفضة أو زيادة درجة التخصص في مدى أقل من الخدمات المالية الموجهة لقطاع معين.

### ثالثاً: الشروط الواجب توفرها في مؤسسات التمويل الأصغر وآليات عملها

#### 1. الشروط الواجب توفرها في مؤسسات التمويل الأصغر:

تتلخص أهم الشروط في<sup>1</sup>:

- إدارة فاعلة للأصول والخصوم؛
- إصدار كشوفات الأرباح والخسائر والأرصدة شهرياً؛
- ارتفاع معدلات سداد القروض؛
- إدارة النقدية إدارة فاعلة بواسطة أنظمة محكمة في التصميم والتنفيذ لتعيين الموظفين وتقييمهم وترقيتهم وتقديم الحوافز لهم؛
- وجود مواقع لتقديم الخدمات مع الأخذ في الاعتبار ساعات العمل الملائمة للمتعاملين؛
- أنظمة معلوماتية واضحة ومبسطة.

#### 2. آليات عمل مؤسسات التمويل الأصغر:

تعمل مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم خدمات عديدة لأعداد كبيرة من العملاء وفقاً لعدة آليات يمكن عرض أهمها فيما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>: عبد الله آدم عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص 31.

<sup>2</sup>: ماركو إليا، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص 33-39.

- أ. **الإقراض:** ويعتبر كأهم آلية تعتمد عليها مؤسسات التمويل الأصغر والتي تعزز نجاحها من خلال قدرتها على دمج أسس نجاح لمؤسسات القطاع غير الرسمي (مقرضي الأموال) ضمن مؤسسات القطاع الرسمي، وتتمثل أساسا في كل من المرونة، سرعة الولوج إلى الأموال، استمرارية الخدمات، الضمانات البديلة والشروط الواضحة والسهلة؛
- ب. **الادخار والتوفير:** حيث هناك العديد من الأفراد الذين هم في حاجة إلى التوفير بدلا من اقتناء الأصول الأكثر خطورة أو إبقاء أموالهم في المنزل، ويشمل الادخار والتوفير نوعين من حسابات التوفير منها الطوعي والإلزامي، فبالنسبة للمدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقابلة المقدمة من طرف البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهي تستخدم كضمانات للقروض؛
- ج. **التأمين:** يعتبر من الخدمات المالية التي اضافتها مؤسسات التمويل الأصغر إلى محفظتها استجابة إلى حاجة أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني للحماية من المخاطر الخاصة بهم، حيث يشمل التأمين الصحي وتأمين المواشي والمحاصيل والحوادث والفيضانات، مما يؤدي إلى تقليل تلك المخاطر ذات قيمة عالية بالنسبة لهم، ذلك ما يجعل من مؤسسات التمويل الأصغر مؤسسات خدمات مالية متكاملة، ويتم ذلك بطلب ترخيص خاص، وتقديم الخدمة مباشرة أو من خلال الشراكة مع شركة تأمين وهي الطريقة الأكثر شيوعا؛
- د. **التحويلات المالية:** تعتبر من الآليات أو الخدمات المالية الحساسة، حيث أن هناك تزايد متسارع في تحويل الأموال من المهاجرين إلى أقاربهم وعادة ما تتم إدارته بشكل غير رسمي وبتكاليف ومخاطر عالية، ويكمن تقديم هذه الخدمة مباشرة أو من خلال الشراكة مع شركات تحويل الأموال، بالاعتماد على التشريعات المحلية من جهة، والتكلفة من جهة أخرى، وعليه فإن مؤسسات التمويل الأصغر تتمتع بميزة تنافسية بسبب علاقتها مع عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات الأخرى المقدمة.

#### رابعاً: أهمية مؤسسات التمويل الأصغر

تبرز أهمية مؤسسات التمويل الأصغر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من خلال النقاط التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>: عبد الله آدم عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص 30-31.

- توفير فرص العمل الأساسية وغرس مسؤولية التدريب أثناء العمل، وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال الصغيرة ساهمت في توفير فرص عمل لحوالي 56% من مجموع القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية و87% في الهند و85% في غانا و35% في الأردن؛
- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توفير سبل العيش والرزق لعدد كبير من أفراد المجتمع؛
- الاستفادة من إمكانيات المجتمع المحلي؛
- المساعدة في توفير احتياجات المشروعات الكبيرة؛
- المساهمة في التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

## المبحث الثاني: إدارة مؤسسات التمويل الأصغر

اهتمت مؤسسات التمويل الأصغر إلى تقديم حزمة من الخدمات المالية لفئة الفقراء النشطين اقتصاديا المحرومين من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية، بحيث تمثل إدارة المخاطر التحدي الأساسي الذي يواجه صناعة التمويل الأصغر بسبب استهدافه لهذه الفئة الغير قادرة على الوصول لمؤسسات التمويل المعروفة واعتماده على الضمانات غير التقليدية، لهذا يجب معرفة الجزء الأكثر أهمية من عملية تطبيق هيكلية الحوكمة المؤسساتية لتحديد المخاطر المؤسساتية وأساليب إدارتها.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

- **المطلب الأول:** حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر؛
- **المطلب الثاني:** إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر.

### المطلب الأول: حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر<sup>1</sup>

أولاً: مفهوم حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر:

هي جميع الآليات التي يحدد من خلالها أصحاب المصلحة رسالة المؤسسة ويسعون نحو تحقيقها من خلال تحديد الجمهور المستهدف ونوعية الخدمات المقدمة والتغطية الجغرافية المراد بلوغها، والتأكد من مدى ملاءمتها عن طريق تكيف بيئة عمل المؤسسة، والحيلولة دون حدوث الأزمات والسبل الكفيلة بتجاوزها في حال وقوعها، إذن فالحوكمة هي عملية يقوم بموجبها مجلس الإدارة من خلال تسيير شؤون المؤسسة وقيادتها نحو تحقيق أهدافها وحماية أصولها.

ثانياً: شروط نجاح الحوكمة في مؤسسات التمويل الأصغر:

لضمان حوكمة فعالة في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي يجب توفر مجموعة من الشروط الضرورية لذلك، والتي نذكر منها:

<sup>1</sup>: موساوي محمد اليامين، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية -دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص85-87.

أ. إيمان أعضاء مجلس إدارة مؤسسة التمويل المتناهي الصغر التقليدي برسالة المؤسسة والسعي لتحقيقها.

ب. تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالصفات التالية:

- مهارات القيادة والتفكير الاستراتيجي والتحكم في تقنيات التسيير؛
- كفاءة تقنية متصلة بعمل المؤسسة (مثل خبرات قانونية، مالية، وتسويقية)؛
- الالتزام الحقيقي بأنشطة المؤسسة؛
- الاستعداد للتضحية بالوقت من أجل المساهمة بفعالية في المؤسسة.

ج. تحديد المسؤوليات بشكل واضح بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وهذا يعني وجود فهم مشترك

بأن دور المجلس يكون على المستوى الاستراتيجي وليس على المستوى التنفيذي؛

د. تحديد معايير الأداء الإداري التي يجب أن تقوم على الموضوعية أي يجب أن تكون بعيدة عن التأثير الشخصي أو السياسي؛

هـ. إرساء أنظمة معلومات وقنوات اتصال قوية داخل المؤسسة، وهذا ما يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لقياس أداء المؤسسة خاصة في بعض جوانبها الهامة مثل: جودة محفظة القروض، الربحية، إدارة الموارد البشرية، نسبة الأهداف المحققة؛

و. تحلي رئيس مجلس الإدارة بمهارة تسيير الاجتماعات، بحيث يقوم بالتركيز في جدول الأعمال على المسائل والسياسات الكبرى، كما يجب أن يكون رئيس المجلس قادرا على التقريب بين الآراء المختلفة لأعضاء المجلس؛

ز. إقامة آليات تسمح بمشاركة أعضاء مجلس الإدارة مثل اللجان، فهذا الأسلوب يساعد على التغلب على ميل بعض الأعضاء للمشاركة السلبية؛

ح. من الضروري توفير مناخ وتركيبة داخل مجلس الإدارة تسمح للقيام بالتقييم النقدي، ولن يتم ذلك إلا بوجود علاقة ثقة ما بين رئيس مجلس الإدارة وباقي الأعضاء.

ثالثا: تقييم الحوكمة في مؤسسات التمويل الأصغر:

من أجل الوقوف على مدى التزام مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي بمبادئ الحوكمة نتبع الخطوات التالية لمعرفة ذلك:

أ. وضوح الرؤية الاستراتيجية؛

ب. توفر نظام سريع لإدارة المعلومات يساعد على عملية اتخاذ القرار؛

ج. وضوح عمليات اتخاذ القرار وتكيفها وارتباطها بالواقع؛

د. تدريب جيد للعاملين يضمن قدرتهم على تنفيذ القرارات؛

هـ. كفاءة نظام المراقبة؛

و. القدرة على الوقاية من الأزمات وإدارتها.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تكتسبها هذه العناصر الأساسية التي نقيم من خلال مدى التزام مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي بمبادئ الحوكمة، إلا أن طريقة تطبيقها تعتمد على نوع المؤسسة وشكلها التنظيمي ومواصفاتها ونقاط القوة والضعف فيها، كل هذا يساعد على معرفة التحديات التي تواجهها المؤسسة في الوقت الحالي والتنبؤ بالمخاطر في الأجلين المتوسط والبعيد.

### المطلب الثاني: إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

#### أولاً: مفهوم المخاطرة

أ. **التعريف الأول:** تعرف المخاطرة بأنها عدم التأكد من المحصلة النهائية، كما يعرفها آخرون بأنها

احتمال الانحراف عن الطريق الذي يؤدي إلى نتيجة متوقعة ومرجوة، ولذلك تتبع أهمية دراسة إدارة

المخاطر في أي نشاط من الأنشطة الاقتصادية<sup>1</sup>.

ب. **التعريف الثاني:** بالإمكان التعريف عن المخاطرة على أنها احتمال وقوع حدث سيؤثر على عملية

تحقيق الأهداف، ويتم قياس المخاطرة من خلال أثرها واحتماليتها<sup>2</sup>.

#### ثانياً: مفهوم إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر هي عملية تحديد، تقييم، إدارة وضبط أحداث أو أوضاع محتملة سعياً لضمان تحقيق

المؤسسة أهدافها، إن عملية إدارة المخاطر تعمل بفعالية على تخفيض احتمالية وقوع خسارة معينة كما أنها

تقلل من حجم الخسارة في حال وقوعها. وتشمل عملية إدارة المخاطر منع المشاكل المحتملة من الحصول

الكشف المبكر للمشاكل عند حصولها، وتصحيح للسياسات والإجراءات التي سمحت بحصول تلك المشاكل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>: مصطفى محمد مسند، استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، مركز البحوث والنشر والاستشارات، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، ص11.

<sup>2</sup>: (مؤسسة جرامين)، دليل الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، مؤسسة جرامين-جميل، ص34.

<sup>3</sup>: المرجع نفسه، ص34.

ثالثاً: المخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر

1. مفهوم مخاطر التمويل الأصغر<sup>1</sup>:

- أ. **التعريف الأول:** هي تهديدات متوقعة أو محتملة تؤثر على برنامج التمويل الأصغر، أي هي توقع أو احتمال تأخر أو عدم التزام العميل بسداد ما عليه من التزام في أجله.
- ب. **التعريف الثاني:** كما تعرف بأنها درجة الاختلافات في التدفق النقدي عن تدفق نقدي متوقع لعملية التمويل الأصغر، أو انحراف التمويل الأصغر عن أهدافه وأعراضه.

2. المخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر

تواجه مؤسسات التمويل الأصغر العديد من المخاطر التي تهدد وضعها المالي واستدامتها على المدى الطويل. وبعض أهم المخاطر تأتي من البيئة الخارجية حيث تعمل المؤسسة، بما فيها مخاطر الكوارث الطبيعية، الاقتصادية أو الحروب. وكون أن المؤسسة لا يمكنها ضبط تلك المخاطر بطريقة مباشرة، غير أن هنالك عدة طرق بحيث يمكن للمؤسسة تجهيز نفسها لمواجهةها والتخفيف من احتمال تأثيرها السلبي. إلا أن هذه الوثيقة تركز بشدة على تلك المخاطر المبنية ضمن عملياتها الداخلية، ولا تعالج المخاطر الخارجية إضافة لذلك نظراً للتغير الكبير في إدارة مستويات عمليات المكتب الرئيسي بين مؤسسة وأخرى، فالنقاش في هذه الوثيقة محصور بضبط أكثر عناصر المخاطرة شيوعاً التي يتم إدارتها على مستوى الفروع. يهدف أسلوب إدارة المخاطر في الرقابة الداخلية إلى تجنب المخاطر المالية (مخاطر الإقراض، السيولة، ونسبة الفائدة) والمخاطر التشغيلية مثل (مخاطر المعاملات / التداول وحالات الاحتيال)، إن الرقابة الداخلية على مستوى الفروع لا يتناول عادة المخاطر الاستراتيجية، مثل: مخاطر الحوكمة، مخاطر الأعمال والمخاطر الخارجية.

تتناول الرقابة الداخلية على مستوى الفروع المخاطر المالية التالية<sup>2</sup>:

- أ. **مخاطر الإقراض:** هي المخاطر الأساسية التي يجب على مؤسسات التمويل الأصغر إدارتها لكي تصبح مستدامة. إنها المخاطر المرتبطة بالأرباح أو برأس المال بسبب فشل العميل في تحقيق شروط اتفاقية القرض. في مؤسسة التمويل الأصغر، إن خطر الإقراض في

<sup>1</sup> زين العابدين يسن برمة أحمد، التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان: بحث ميداني، الفكر المحاسبي، المجلد 20، العدد 02، 2016، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الخرطوم، السودان، ص 712.

<sup>2</sup> أنيتا كامبيون، تحسين الرقابة الداخلية- دليل عملي لمؤسسات التمويل الأصغر-، شبكة التمويل الأصغر، 2000، ص 8-



القروض الصغرى هو ثانوي نسبيا نظرا لصغر حجم كل قرض، ويشكل عادة نسبة صغرى من إجمالي المحفظة: غير أنه بسبب طبيعة القروض الصغرى القصيرة الأجل وغير الآمنة، فإن محفظات القروض الصغرى قد تتصف بعد الثبات نظرا لاحتمال تراجع نوعية المحفظة بسرعة أكبر من غيرها لدى المؤسسات المالية التقليدية لهذا السبب، إنه من الهام جدا أن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بالمراقبة الجيدة لنوعية المحفظة واتخاذ الإجراءات المناسبة عند اللزوم.

**ب. مخاطر السيولة:** هي المخاطر المرتبطة برأس المال أو الأرباح لعدم قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، مما ينتج عادة من جراء ضعف في تخطيط التدفق النقدي، إن الإدارة الفعالة للسيولة تتطلب فهم تأثير الظروف المتغيرة للسوق والقدرة على تصفية الموجودات / الأصول بسرعة لتلبية الاحتياجات المتزايدة على القروض أو على سحب مبالغ التوفير. وتزيد أهمية إدارة السيولة لدى مؤسسات التمويل الأصغر التي تلعب دور الوسيط المالي، حيث تقوم المؤسسة بتحريك إيداعات العميل لاستخدامها في عملياتها الإقراضية. في تلك الحالات، يجب على المؤسسات المحافظة على كمية ملائمة من الاحتياطي النقدي للحماية ضد أزمات الثقة، التي بإمكانها أن تؤدي إلى "التوافد" إلى البنك، أي قيام العديد من العملاء بالسحب المتتالي لجميع مبالغ توفيرهم من البنك.

**ج. مخاطر نسبة الفائدة:** هي المخاطر المرتبطة بالخسارة المالية من جراء تغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن مخاطر نسبة الفائدة تطرأ من جراء الاختلاف في توقيت التغييرات التي تحدث على أسعار الفوائد وتوقيت التدفقات النقدية (مخاطر إعادة التسعير)، من جراء الاختلافات في منحنيات العائد (مخاطر أساسية)، من جراء تفاوت الأسعار على مدى فترات النضوج المختلفة (مخاطر الخيارات). في مؤسسات التمويل الأصغر، إن أعظم المخاطر المرتبطة بنسب الفوائد تحدث عندما ترتفع كلفة التمويل بسرعة أكبر من قدرة المؤسسة على تعديل أسعار قروضها. وبالرغم من أن معظم المؤسسات تقوم بإدارة المخاطر المرتبطة بنسب الفائدة لديها على المستوى المكتب الرئيسي، غير انه هنالك بعض المؤسسات، مثل fundusz mikro في بولندا و banks perdreditan rakyat (BPRs) في اندونيسيا، التي تسمح لمدراء الفروع بتحديد و تعديل أسعار الفوائد حسب الاحتياجات الخاصة بالسوق لديهم.

إن الرقابة الداخلية على مستوى الفروع يعني بصورة أولية المخاطر التشغيلية التالية:

د. **مخاطر التداول:** هي المخاطر المتعلقة بالخسارة المالية الناتجة عن إهمال الموظفين، سوء الإدارة، أخطاء في الأنظمة أو أية أخطاء بشرية أخرى. إن تخفيض مخاطر التداول هو أحد الأهداف الرئيسية لضبط الرقابة الداخلية، فإذا كانت استراتيجيات إدارة المخاطر لدى مؤسسة التمويل الأصغر فعالة، بإمكان المؤسسة تجنب مخاطر التداول من خلال التأكد من احترام الموظفين للسياسات واتباع الإجراءات، ومن أن جميع الأنظمة تعمل جيدا.

هـ. **مخاطر الاحتيال:** هي المخاطر الأقل تناولا بصورة علنية في عالم التمويل الأصغر لتاريخ اليوم. كم يتم الإشارة إليها أيضا كمخاطر النزاهة، إن مخاطر الاحتيال هي المخاطر المرتبطة بخسارة الأرباح أو رأس المال نتيجة لخدعة معتمدة من قبل موظف أو عميل. إن أكثر أنواع الاحتيال في المؤسسة على مستوى الفروع هو السرقة المباشرة للأموال، بينما أنواع أخرى الاحتيال تتضمن تشكيل قوائم مالية مضللة رشاي وقروض وهمية وبما أن الموظفين الميدانيين يتداولون كميات كبيرة من المبالغ التابعة للعملاء والمؤسسة، فإن عمليات الضبط على مستوى الفروع هي بالغة الأهمية. فإذا تركت تلك العمليات من دون أي ضبط تزداد تلك المخاطر وبالتالي تنتشر نشاطات الاحتيال مثل الوباء من موظف إلى آخر.

#### رابعاً: أساليب إدارة مخاطر التمويل الأصغر

لابد من التمييز بين قياس وإدارة المخاطر، إذ يتعلق قياس المخاطرة بحجم التعرض لهذه المخاطرة، ويمكن أن تقاس المخاطرة بمقدار الانحراف المعياري. أما إدارة المخاطر فتختص بالعملية المجموعة التي تتبع من استراتيجية العمل وتحديد المخاطر التي يتعرض لها وإعطاء قيم لهذه المخاطرة والسيطرة عليها.

هناك مجموعة من أساليب إدارة مخاطر التمويل الأصغر، تجدر الإشارة إلى أن تلك الأساليب ليست بديلة وإنما يمكن استخدامها مجتمعة، وهي<sup>1</sup>:

- أ. **الإجراءات الوقائية أو الاحترازية:** هي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتبع لتقليل المخاطر التشغيلية أو لمنع حدوثها، كإجراءات الروتينية، مقابل متطلبات السلطات الرقابية والضوابط الشرعية.
- ب. **تمويل المخاطر:** يقصد به استخدام الأموال لتغطية المخاطر كالتأمين الداخلي عن طريق بناء المخصصات لمقابلة الذمم المشكوك في تحصيلها لتقليل المخاطر الائتمانية، والتمويل

<sup>1</sup>: زين العابدين يسن برمة أحمد، مرجع سابق، ص 715-716.

الخارجي عن طريق تحويل المخاطر للغير (منشآت التأمين) بعقود التأمين على السلع موضوع التمويل.

ج. **التحوط:** يمكن أن يكون التحوط عن طريق المشتقات المالية كالعقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات، عقود المبادلات. أما في النظام الإسلامي فيمكن استخدام عقود السلم الموازي، عقود الاستصناع الموازي.

د. **تنويع مكونات محفظة التمويل الأصغر:** يقصد بتنويع مكونات المحفظة توسيع قاعدة التشكيلة أو التوليفة التي تتكون منها المحفظة، والتي من شأنها تخفيض درجة المخاطرة التي تتعرض لها المحفظة دون أن يترتب على ذلك انخفاض العائد، عن طريق تنويع العملاء، القطاعات الاقتصادية، صيغ التمويل، المواقع الجغرافية، تواريخ السداد وغيرها.

هـ. **التشبيك:** تقوم فكرة التشبيك كمنهج لإدارة مخاطر التمويل الأصغر على خلق الشراكات والتحالفات بين أطراف منظومة صناعة التمويل الأصغر كسد حاجيات وطلب أعضاء المنظومة على السلع والخدمات من فوائض ومما يوفره أعضاء المنظومة الآخرين، أو تشكيل مجموعة مستهلكين ومجموعة منتجين داخل التحالف مما يساعد في تسويق سلع وخدمات ومن ثم تقليل المخاطر التجارية وغيرها.

### المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي محورا أساسيا وفعالا لمعرفة نجاح أو فشل المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها بفعالية لذلك سنقوم في هذا المبحث بدراسة نظرية للتقييم للأداء المالي وكذا مؤشرات قياسه التقليدية منها والحديثة بالإضافة إلى التطرق للمؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

- **المطلب الأول: تقييم الأداء المالي؛**
- **المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي.**

#### المطلب الأول: تقييم الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

##### 1. مفهوم الأداء المالي:

أ. **التعريف الأول:** يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت<sup>1</sup>.

ب. **التعريف الثاني:** هو وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>: حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص58.

<sup>2</sup>: علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص68.

ج. **التعريف الثالث:** يعرف الأداء المالي بأنه العوائد التي تحصل عليها الشركة من الموارد التي

تتحكم فيها، وهذه العوائد تكون متوفرة من حساب الأرباح والخسائر وتوفر الوسائل لتقييم أداء

الإدارة الماضي، وكيفية استخدام الموارد بصورة فعالة والقدرة على توليد تدفقات نقدية<sup>1</sup>.

د. **التعريف الرابع:** هو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة

الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للمؤسسة بالعوامل

الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية<sup>2</sup>.

هـ. **التعريف الخامس:** يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام

مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه

الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد

الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب

المصالح وتحقيق أهدافهم<sup>3</sup>.

## 2. العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تواجه العديد من المنشآت خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل قد تؤدي إلى عرقلة أداء المؤسسة

لوظائفها، وهذا ما يدفعها إلى البحث عن مصادر تلك المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة

وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمنشأة<sup>4</sup>، ويؤثر على الأداء المالي العديد من العوامل

منها<sup>5</sup>:

أ. **العوامل الداخلية:** تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي

وربحيتها وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد

على تعظيم العائد المتوقع وتقليل التكاليف والمصروفات وأهم هذه العوامل:

<sup>1</sup>: Barry Elliot, Jamie Elliot, **financial accounting and reporting**, FT prentice Hall, fourteenth edition, 2011, p140.

<sup>2</sup>: إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص161.

<sup>3</sup>: محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص45.

<sup>4</sup>: امانى إبراهيم إسماعيل عريضة، أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص42.

<sup>5</sup>: حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي-دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010/2014، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، قسم علو التسيير، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص16-17.

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة؛
- إدارة السيولة؛
- المؤشرات الخاصة بالربحية.

ب. **العوامل الخارجية:** تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها

المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية

لهذه التغيرات، محاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

## ثانيا: أهمية وأهداف الأداء المالي

### 1. أهمية الأداء المالي<sup>1</sup>:

تتبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يخدم متطلبات المسيرين والمساهمين في آن واحد، بتوفير المعلومات حول الوظيفة المالية مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف ويساعد في ترشيد القرارات المالية، وفي التنبؤ باستمرار للأداء المالي المستقبلي، وفي إجراء مقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها (المؤسسات في نفس القطاع) أو بين الوضعيات المالية لعدة سنوات لنفس المؤسسة.

ناهيك عن كون الأداء المالي يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الأعوان الخارجيين من عملاء، موردين، مستثمرين... إلخ، مما يضيفي الصورة الشفافة للوضعيات المالية والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل معها واتخاذ القرارات السليمة.

وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في إلقاء الضوء على ربحية، سيولة، التوازن المالي، إنتاجية ونمو المؤسسة، وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وحاسمة لنجاح وديمومة المؤسسة الاقتصادية في محيط يتسم بالمنافسة.

<sup>1</sup>: نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2015، ص 151.

## 2. أهداف الأداء المالي:

يهدف الأداء المالي إلى الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها ومدى كفاءتها في استخدامها لمواردها المتاحة لتحقيق عوائد بأقل تكلفة ممكنة، كما يهدف إلى الكشف عن مواطن الضعف والخلل في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل وتشخيص لأسباب الضعف، ومحاولة وضع الحلول اللازمة لتصحيحها<sup>1</sup>.

### ثالثاً: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

#### 1. مفهوم تقييم الأداء المالي:

- أ. **التعريف الأول:** يعرف تقييم الأداء المالي بأنه عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة الانحرافات السلبية<sup>2</sup>.
- ب. **التعريف الثاني:** يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكماً ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمالية والمادية المتحددة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة<sup>3</sup>.
- ج. **التعريف الثالث:** يعرف تقييم الأداء المالي على أنه تحليل نتائج أعمال الشركة بهدف كشف مواطن الخلل والانحراف، وبيان أسبابها تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>: امانى إبراهيم إسماعيل عريضة، مرجع سابق، ص 41.

<sup>2</sup>: أحمد محسن عبد ربه الطراونه، أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص 39.

<sup>3</sup>: دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية-حالة بورصتي الجزائر وباريس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 34.

<sup>4</sup>: سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات-دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص 29.

د. **التعريف الرابع:** يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول، الخصوم، رأس المال/النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، ومنه يمكن قياس التنبؤ بالفشل<sup>1</sup>.

ويطلق على عملية تقييم الأداء المالي بالتحليل المالي أو (تحليل القوائم المالية) الذي يستخدم جميع التقنيات المتوفرة لإظهار أهمية البنود التي في القوائم المالية والمتعلقة بالأهداف المالية للشركة<sup>2</sup>.

## 2. أهمية تقييم الأداء المالي:

نظرا للتوسع الكبير لأنشطة المؤسسات واستقطابها للعديد من المتعاملين، واستخدامها للوسائل الاستثمارية مما يؤدي بها إلى تقييم أداء تلك الوسائل، فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن متخذي القرار وأصحاب الإدارة من رقابة الأداء، لكن بعد تحليلها وصياغتها في شكل مؤشرات ونسب مالية ذات دلالة يمكن أن تساعد في تحديد سمات ومتغيرات الأداء. كما أن هناك العديد من الجهات تحتاج إلى التحليل المالي وهذا ما يبين أهمية تقييم الأداء المالي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>3</sup>:

- عملية تقييم الأداء المالي تعد كمحاولة لتجاوز القصور الذي يمكن أن يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- عملية تقييم الأداء المالي تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وجه؛
- عملية تقييم الأداء المالي ترتبط بالتخطيط، حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه؛
- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛

<sup>1</sup>: وهي ليندة، دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مؤسسة NCA روية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016، ص48.

<sup>2</sup>: مصطفى محمد جاسم محمد السنيدي، أثر الاندماج على الأداء المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية-، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة أعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2015، ص34.

<sup>3</sup>: معوج بلال، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة NCA -ROUBA، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016، ص63-64.



- تقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة مستقبلاً، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتمييزها، وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها؛
- تساعد مديري الأقسام في اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

#### رابعاً: خطوات تقييم الأداء المالي وأهدافه

##### 1. خطوات تقييم الأداء المالي:

إن تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يعد وسيلة ضرورية لتحسينه، من خلال مختلف المعلومات التي يقوم بتوفيرها حول تحديد الأداء والانحرافات المنبثقة منه وكيفية تصحيحها وتجنبها مستقبلاً، وحتى يتسنى للمؤسسة الاستفادة من فوائده لا بد لها وأن تقوم بعملية تقييم الأداء المالي وفق منهجية محددة لتضمن فعاليتها، وعلى العموم فإنه يوجد اتفاق ملحوظ بين الكثير من الأبحاث حول خطوات التقييم كما يلي<sup>1</sup>:

أ. **تحديد معايير الأداء:** ويقصد بتحديد معايير الأداء تحديد أداء معياري (مقدر) يمثل الهدف المرجو تحقيقه، حيث يمكن من المقارنة بالأداء الفعلي وتحديد الانحرافات الموجودة، هذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الأساس في عملية تقييم الأداء المالي، فغيابها يجعل من عملية التقييم لا معنى لها؛

ب. **قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات:** بعد تحديد معايير الأداء المتوقع، تأتي هذه الخطوة والتي تتجلى في الحصول على مختلف المعلومات المالية من الكشوف المالية والتقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة، ثم قياس الأداء المالي الفعلي من خلالها وفق مؤشرات ومقاييس محددة سلفاً، ومن ثم مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المعياري وتحديد مختلف الانحرافات والفروقات إن وجدت؛

ج. **تقييم الأداء وتحليل الانحرافات:** يقصد بتقييم الأداء إجراء عملية تحليل دقيق له، وعليه يتم بهذه الخطوة تحليل دقيق لمخرجات القياس والبحث في مسببات الانحرافات هل كان سببها قصور من طرف العمال، الموردين أو قصور في القياس وقد يكون قصور في تحديد الأداء المعياري الذي يكون غير واقعي... إلخ، وتحديد درجة الانحراف (انحراف خطير أو انحراف سطحي... إلخ)؛

<sup>1</sup>: نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص 165-166.

د. **تصحيح الانحرافات:** في الأخير تأتي هذه الخطوة على ضوء ما تم في الخطوات السابقة، هنا يتم وضع التوصيات والاقترحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأهداف المؤسسة وخطتها من أجل القضاء على هذه الفروقات، وهنا يتجلى الدور الكبية والفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

## 2. أهداف تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص أهم أهداف عملية تقييم الأداء المالي فيما يأتي<sup>1</sup>:

- معرفة مستوى إنجاز الشركة للوظائف المكلفة بأدائها، مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها؛
- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، وإجراء تحليل شامل لها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها، وتصحيحها، وإرشاد المنفذين إلى وسائل مجابتهتها مستقبلاً؛
- تحديد مسؤولية كل مركز، أو قسم في الشركة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية، وتحديد إنجازاتها سلباً أو إيجاباً، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام اتجاه رفع مستوى أداء الشركة؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود؛
- تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء ابتداءً بالمشروع ثم الصناعة ثم القطاع وصولاً للتقييم الشامل؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية، ووضع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية، البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية؛
- تقديم تصور عام للإدارة العليا في البلاد عن أداء الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقويمية شاملة تساعد على الارتقاء بالإدارة الاقتصادية نحو الأفضل؛
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء، فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية، وإنجازها لأهدافها المرسومة

<sup>1</sup>: سليم عماري، مرجع سابق، ص 30-31.

كما هو مطلوب، حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الشركات.

### المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

#### أولاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي

يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي للشركة من المواضيع ذات الجدل الواسع في الإدارة المالية، بسبب كثرة وتنوع مؤشرات القياس، التي تهدف في مجملها إلى رفع أداء الشركات، من خلال الكشف عن مستوى فعالية وكفاءة هذه الشركات، والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة، حيث قسمت هذه المؤشرات إلى مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة<sup>1</sup>.

1. المؤشرات التقليدية: من أهم هذه المؤشرات نجد: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول... إلخ

أ. العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE) : هو مؤشر يقيس الأرباح المحاسبية

الناجمة عن كل وحدة نقدية من رأس المال، وتظهر هذه النسبة فعالية إدارة المؤسسة لأموال

المساهمين وتوليد الأرباح لهم<sup>2</sup>، ويتم حساب معدل العائد على حق الملكية وذلك بقسمة صافي

الأرباح بعد الفوائد والضرائب على حقوق الملكية، وتستخرج كما يأتي<sup>3</sup>:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

ب. العائد على الأصول Return On Assets (ROA): يقيس هذا المعدل مدى ربحية الأصول

أو الإنتاجية النهائية للأصول، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً كلما كان أداء المؤسسة أفضل

<sup>1</sup>: المرجع نفسه، ص31.

<sup>2</sup>: Ong Tze San & Teh Boon Heng, **Factors affecting the profitability of Malaysian commercial banks**, Afrikan journal of busines management, University Putra Malaysia, Malaysia, Vol 7, Issue 8, 2012, p 651.

<sup>3</sup>: محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 52.

وأنها تحقق أرباحاً جيدة<sup>1</sup>، ويتم حساب العائد على الأصول بقسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول المشتركة في العمليات وفق العلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ويمكن القول إنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من كل مصادر التمويل الداخلية والخارجية، لذا هي نسبة لقياس ربحية المؤسسة بشكل عام<sup>3</sup>.

ج. **العائد على الاستثمار Return On Investment (ROI)**: ويقيس هذا العائد مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح على جملة الأموال المتاحة (المستثمرة) سواء كانت أموال أصحاب الشركة أم أموال المقرضين الخارجيين<sup>4</sup>، وتحسب وفق العلاقة التالية<sup>5</sup>:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{رأس المال المستثمر}} \times 100$$

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً ويجب ألا تتخفف إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل لأن ذلك يعتبر مؤشراً سلبياً ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال والحصول على الفائدة أفضل من تحمّل مخاطر العمليات الاستثمارية.

2. **المؤشرات الحديثة**: وتعتبر القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة أهم المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي.

<sup>1</sup>: وليد ناجي الحياي، علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص79.

<sup>2</sup>: أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص227.

<sup>3</sup>: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص46.

<sup>4</sup>: عطالله علي الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبّي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص109.

<sup>5</sup>: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص62-63.

أ. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Add: يعد الربح الاقتصادي أو الدخل المتبقي من أكثر المفاهيم شيوعاً للقيمة الاقتصادية المضافة [...]، حيث نجد أن هذا المعيار قد حل محل المؤشرات التقليدية منها على سبيل المثال معدل العائد على حقوق الملكية معدل العائد على الموجودات، خصم التدفقات النقدية وصافي القيمة الحالية...الخ<sup>1</sup>، يقيس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الأداء الداخلي للشركة، وقد تم تطوير هذا المفهوم من قبل ستيرن وستيوارت\*، ويتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة بالفرق بين صافي الدخل التشغيلي وتكلفة رأس المال المستخدم<sup>2</sup>.  
ويحسب وفق العلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{صافي الدخل التشغيلي} - (\text{تكلفة رأس المال} \times \text{رأس المال المستثمر}) = \text{القيمة الاقتصادية المضافة}$$

ب. القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Add: ترتبط القيمة السوقية المضافة أيضاً بالربح الاقتصادي، وهي تمثل الفرق بين القيمة السوقية للشركة (أي الديون وحقوق الملكية) ناقصاً رأس المال المستثمر، ويتمثل الفرق الأساسي بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة في أن هذه الأخيرة تدمج بيانات السوق في الحساب<sup>4</sup>، حيث تقيس القيمة السوقية المضافة الثروة التي حققتها الشركة لمساهميها منذ إنشائها<sup>5</sup>، يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي<sup>6</sup>:

$$MVA = \sum_{t=0}^n \left( \frac{PE^t}{(1 + wacc)^t} \right)$$

<sup>1</sup>: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، 2007، ص129.  
\* هي شركة استثمارات أمريكية قامت بتسويق مقياس القيمة الاقتصادية المضافة للأداء الداخلي والخارجي لنظام الإدارة المالية ونظم التعويضات والحوافز للمدراء، وكذلك مقياس القيمة السوقية المضافة. (أنظر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، صفحة نفسها).

<sup>2</sup>: Dov Ogien, maxi fiches de gestion financière de l'entreprise, Dunod, Paris, 2008, p126.

<sup>3</sup>: Brealy and others, principles of corporate finance, McGraw-hill, tenth edition, New York, 2011, p300.

<sup>4</sup>: Frank J.fabozzi, Pamela Peterson drake, Finance capital market financial management and investment management, John wiley and Sons, New jersey, 2009, p365.

<sup>5</sup>: Dov Ogien, Op.Cit, p127.

<sup>6</sup>: سليم عماري، مرجع سابق، ص35.

حيث أن:

MVA: القيمة السوقية المضافة

PE: الربح الاقتصادي

WACC: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

### المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر

تتضمن مؤشرات الأداء الخاصة بمؤسسات التمويل الأصغر قائمة من المؤشرات المالية وأخرى تتعلق بالمؤشرات غير المالية، ومن أبرز المؤشرات غير المالية التي تستخدم لقياس حجم أو أداء مؤسسات التمويل الأصغر تلك التي تتعلق بعدد الفروع وعدد العاملين وعدد ضباط الإقراض وغيرها، وتتضمن مؤشرات الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر تلك التي تتعلق بجودة المحفظة، والكفاءة والإنتاجية، والإدارة المالية والربحية ونعرض فيما يلي أهم هذه المؤشرات<sup>1</sup>:

#### أولاً: مؤشرات جودة المحفظة

يعتبر حجم المحفظة الائتمانية من أهم وأكبر أصول مؤسسة التمويل الأصغر، وتتبع أهمية جودة المحفظة بشكل عام بسبب سرعة تجاوبها مع الأوضاع المحيطة، حيث أن أغلب هذه التمويلات تكون بدون ضمانات أو بضمانات ضعيفة ويصعب تسيلها، وتزيد أهمية جودة المحفظة مع ارتفاع مخاطر عدم التسديد خصوصاً في المؤسسات التي تكون قروضها وتمويلاتها الممنوحة غير مشمولة ببرامج ضمان القروض بحيث لا يتم ضمان قروضها بأصول أو ضمانات قابلة للخصم عند الحاجة، ومن أبرز مؤشرات قياس جودة المحفظة في مؤسسات التمويل الأصغر: مؤشر المحفظة في خطر، نسبة الديون المعدومة، نسبة تغطية المخاطر، إضافة إلى مجموعة أخرى من المؤشرات الثانوية التي تعكس بشكل أو بآخر جودة المحفظة.

أ. **مؤشر المحفظة في خطر**: يقيس هذا المؤشر رصيد القروض المتأخرة عن السداد لمدة تزيد عن 30 يوم

من إجمالي قيمة المحفظة القائمة في مؤسسات التمويل الأصغر ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

<sup>1</sup>: إيهاب مقابلة، محمد عواودة، أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة والثاني والخمسون، 2020، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص16-22.

$$\text{مؤشر المحفظة في خطر } 30 = \frac{\text{رصيد القروض المتأخرة لأكثر من 30 يوم إجمالي رصيد المحفظة}}{\text{إجمالي رصيد المحفظة}}$$

ويعتبر هذا المؤشر من أكثر مؤشرات قياس جودة المحفظة في مؤسسات التمويل الأصغر استخداماً وشيوعاً، حيث أنه يستخدم لتحديد ذلك الجزء (النسبة) من محفظة القروض الذي يعاني من التأخير في التسديد (المتأخرات)، أي ذلك الجزء المعرض لمخاطر عدك السداد. وكلما ازدادت فترة التأخير في دفع الأقساط المستحقة فإن فرص سداد القرض من قبل العميل تميل إلى الانخفاض، وبشكل عام إذا تجاوزت نسبة المحفظة في خطر 10% فإنها تشكل مصدر قلق لإدارة المؤسسة والعاملين فيها. وتكمن خطورة ارتفاع النسبة من حقيقة مفادها أن القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر غير مضمونة، إضافة إلى أن المشروعات الممولة بغالبيتها مشروعات أو نشاطات غير منظمة وتتجاوب مع المخاطر المحيطة بشكل سريع، مما قد يؤثر سلباً على قدرتها على الإيفاء بالالتزامات في وقتها.

ب. **نسبة تغطية المخاطر:** يوضح هذا المؤشر حجم المحفظة المعرض للخطر الذي يتم تغطيته من خلال مخصص خسارة القرض، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً تقريبياً لمدى استعداد المؤسسة لاستيعاب خسائر القروض في أسوأ السيناريوهات والأزمات، ويتم حساب نسبة تغطية المخاطر بقسمة احتياطات أو مخصصات خسائر القروض على حجم القروض المعرضة للخطر (الرصيد القائم للمتأخرات لأكثر من 30 يوم زائد القروض التي أعيد تمويلها)، وذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة تغطية المخاطر} = \frac{\text{احتياطات أو مخصصات خسائر القروض}}{\text{حجم القروض المعرضة للخطر}}$$

وتتراوح نسبة احتياطات خسائر القروض لمؤسسات التمويل الأصغر بين 80% و120% من قيمة المحفظة في خطر، ومن أبرز الأسباب التي تضطر المؤسسة لرفع احتياطات خسائر القروض هو عدم وجود الضمانات (وهذا ناجم عن خصائص المستفيدين من مؤسسات التمويل الأصغر وطبيعة وحجم الخدمات التمويلية التي تقدمها وشروط برامج ضمان القروض).

ج. نسبة الديون المعدومة: يعبر هذا المؤشر عن نسبة القروض التي شطبها من المحفظة والتي ستؤثر على نسبة المحفظة في خطر (حيث أن شطب هذه الديون من السجلات يقلل من حجم الديون المتأخرة عن السداد وبالتالي قد يحسن من نتائج مؤشرات احتساب جودة المحفظة)، ويتم حساب نسبة الديون المعدومة بقسمة مجموع الديون المعدومة خلال فترة زمنية على متوسط إجمالي المحفظة في هذه الفترة وذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة الديون المعدومة} = \frac{\text{الديون المعدومة في فترة زمنية}}{\text{متوسط إجمالي المحفظة في الفترة}}$$

يظهر هذا المؤشر قيمة ونسبة القروض التي قامت المؤسسة بشطبها من سجلاتها بسبب الشك في تحصيلها (انعدام فرص التحصيل).

#### ثانيا: مؤشرات الكفاءة والفاعلية والإنتاجية

تقيس هذه المؤشرات بشكل عام مدى فاعلية مؤسسات التمويل الأصغر من خلال التحليل الشامل لتركيبية موجودات المؤسسة وكيفية تمويل أصولها، إضافة إلى تحليل حجم المصروفات التشغيلية بهدف إجراء المقارنات والتأكد من حسن الإدارة المالية للمؤسسة وكفاءة إدارة عملياتها التشغيلية (استغلال الموارد المتاحة للحصول على أكبر عائد ممكن)، على سبيل المثال تعكس مؤشرات الإنتاجية كمية المخرجات لكل وحدة مدخلة، أما مؤشرات الكفاءة فتأخذ في الاعتبار تكلفة المدخلات و/أو سعر المخرجات. وتتضمن مؤشرات قياس الكفاءة والإنتاجية عدة مؤشرات أهمها<sup>1</sup>:

أ. نسبة المصروفات التشغيلية: تعتبر هذه النسبة من أفضل مؤشرات قياس الفعالية الكلية لمؤسسات التمويل الإقراض الأصغر، ويطلق عليها المتخصصون اسم نسبة الفعالية باعتبارها تقيس التكلفة التي تتحملها المؤسسة لتقديم خدمات الإقراض وأية خدمات أخرى، وترتفع فعالية التمويل الأصغر كلما قلت نسبة المصروفات التشغيلية، ويتم حساب نسبة المصروفات التشغيلية بقسمة المصروفات المتعلقة بتشغيل المؤسسة في فترة معينة (بما في ذلك المصروفات الإدارية والرواتب والإهلاك ومكافأة مجلس الإدارة) على متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة، ولا يتم تضمين مصروفات المخصصات والفوائد

<sup>1</sup>: المرجع نفسه، ص 24-28.



والمصرفوات الاستثنائية ضمن بند المصرفوات التشغيلية، وتعطي هذه النسبة مؤشر عن مدى كفاءة منح القروض بأقل تكلفة ممكنة لمقارنتها مع ربحية هذه القروض، وتحسب كالتالي:

$$\frac{\text{المصرفوات التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي المحفظة}} = \text{نسبة المصرفوات التشغيلية}$$

ب. **التكلفة لكل مقترض:** يقيس هذا المؤشر تكلفة المقترض النشط من مجموع المصرفوات التشغيلية المرتبطة بالقروض، ويعتبر مقياسا علميا للكفاءة. ويتم حساب التكلفة لكل مقترض بقسمة المصرفوات المتعلقة بتشغيل المؤسسة (بما في ذلك المصرفوات الإدارية والمرتببات والإهلاك ومكافأة مجلس الإدارة) على متوسط عدد المقترضين النشطين، كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$\frac{\text{المصرفوات التشغيلية المرتبطة بالإقراض}}{\text{عدد المقترضين النشطين}} = \text{التكلفة لكل مقترض}$$

ج. **إنتاجية الموظفين:** يتم حساب إنتاجية الموظفين بقسمة عدد المقترضين النشطين في المؤسسة على إجمالي عدد الموظفين (إداريين وموظفو الائتمان)، ويتم تحديد عدد المقترضين النشطين بعدد المقترضين الذين حصل كل منهم على قرض واحد على الأقل، وعليه فإن القرض الجماعي لمجموعة تتكون من 03 أعضاء يعتبر بمثابة 03 مقترضين، وبالمقابل إذا تعددت القروض لمقترض واحد فيعتبر بمثابة مقترض واحد، ويتم تحديد العدد الإجمالي للموظفين بعدد العاملين بدوام كامل في المؤسسة، وتحسب هذه النسبة بطريقتين:

$$\frac{\text{عدد المقترضين النشطين}}{\text{إجمالي عدد الموظفين}} = \text{إنتاجية الموظفين}$$

$$\frac{\text{عدد القروض المصرفوة خلال فترة}}{\text{إجمالي عدد الموظفين}} = \text{إنتاجية الموظفين}$$

د. إنتاجية مسؤولي الإقراض: تعنى هذه النسبة بقياس إنتاجية مسؤولي الإقراض في مؤسسات التمويل الأصغر، وكلما كانت الشبة عالية كلما كانت إنتاجية المؤسسة مرتفعة، وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب استخداماً لقياس الأداء في مجال التمويل الأصغر، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة عدد المقترضين النشطين للمؤسسة أو عدد القروض المصروفة على العدد الكلي لمسؤولي الإقراض، ويتم تعريف المقترضين النشطين بنفس التعريف المستخدم في إنتاجية الموظفين، أما مسؤولي القروض فيمكن تعريفهم بأنهم موظفين مهمتهم الرئيسية هي الإدارة المباشرة لجزء من المحفظة الائتمانية وتحسب هذه النسبة بطريقتين:

$$\text{إنتاجية مسؤولي الإقراض} = \frac{\text{عدد المقترضين النشطين}}{\text{إجمالي عدد مسؤولي الإقراض}}$$

$$\text{إنتاجية مسؤولي الإقراض} = \frac{\text{عدد القروض المصروفة خلال فترة}}{\text{إجمالي عدد مسؤولي الإقراض}}$$

### ثالثاً: مؤشرات الإدارة المالية

تكمن مهام الإدارة المالية في التأكد من توفر السيولة الكافية لدى مؤسسة التمويل الأصغر لمواجهة التزامات منح القروض إلى مقترضيه وتسديد القروض إلى المقرضين. إن أهمية توفر السيولة الكافية، وبالتالي أهمية الإدارة المالية، تزداد أكثر كلما كانت مؤسسة التمويل الأصغر تعتمد على توظيف مدخرات المودعين (إن وجدت)، وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤشرات والنسب التي تقيس مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر ومدى فاعليتها<sup>1</sup>.

أ. نسبة مصروفات الاقتراض أو تكلفة تمويل المحفظة: تظهر هذه النسبة معدل الفائدة الذي تدفعه مؤسسة التمويل الأصغر لتمويل أصولها المالية، ويستخدم هذا المؤشر كمقياس للمساعدة في تحديد الحد الأدنى لسعر الفائدة الذي يجب على مؤسسة التمويل الأصغر أن تفرضه على القروض التي

<sup>1</sup>: المرجع نفسه، ص30-33.

تمنحها من أجل تغطية تكاليفها، ويتم تحديد الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض بإضافة نسبة مصروفات المخصصات ونسبة المصروفات التشغيلية إلى نسبة مصروفات التمويل، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة مصروفات الاقتراض} = \frac{\text{مصروفات العمولات والفوائد}}{\text{متوسط إجمالي المحفظة}}$$

ب. نسبة تكلفة الأموال أو تكلفة التمويل: تعطي هذه النسبة معدل فائدة مختلط لجميع الالتزامات التمويلية لمؤسسة التمويل الأصغر، وتستخدم هذه النسبة لقياس متوسط تكلفة الأموال التي تقترضها المؤسسة، ويتم حساب نسبة تكلفة الأموال بقسمة مصروفات عمولات وفوائد التزامات التمويل على متوسط فترة التزامات التمويل، وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط التزامات التمويل (حجم القروض القائمة على المؤسسة)} = \frac{\text{مصروفات عمولات وفوائد التزامات التمويل (الفوائد المدفوعة على التمويل)}}{\text{نسبة تكلفة الأموال}}$$

ج. نسبة الدين إلى حقوق الملكية: يتم حساب هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي حقوق الملكية، ويشمل إجمالي الالتزامات على جميع ديون مؤسسة التمويل الأصغر للآخرين، ويدخل ضمن ذلك الودائع والقروض والذمم الدائنة الأخرى، أما إجمالي حقوق الملكية فهي عبارة عن إجمالي الأصول ناقصا إجمالي الالتزامات والتي تشكل رأس مال الأرباح والاحتياطات بأنواعها، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الدين إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{حجم الدين}}{\text{حقوق الملكية}}$$

إن نسبة الدين إلى حقوق الملكية هي أبسط المقاييس وأكثرها شهرة لقياس كفاية رأس المال، حيث أنها تستخدم لقياس الرافعة الكلية للمؤسسة.

رابعاً: مؤشرات الربحية والاستدامة

تعمل مؤشرات الربحية والتي من أهمها العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول إلى تحديد الأداء في كل أجزاء ونشاطات مؤسسة التمويل الأصغر، ومن أبرز محددات الربحية جودة المحفظة<sup>1</sup>.

أ. **العائد على حقوق الملكية:** يشير هذا المؤشر إلى مدى ربحية المؤسسة، ومع ذلك ونظراً لأن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر عبارة عن مؤسسات لا تهدف إلى الربح، فإن مؤشر العائد على حقوق الملكية غالباً يستخدم كمؤشر يقيس مستوى النجاح التجاري للمؤسسة، ويتم احتساب العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الدخل (بعد الضرائب واستبعاد أي منح أو هبات) على متوسط حقوق الملكية خلال الفترة وذلك على النحو التالي:

$$\frac{\text{صافي الدخل (العائد)}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

ب. **العائد على الأصول:** يعتبر هذا المؤشر بمثابة مقياس عام للربحية حيث يعكس كلا من هامش الربح وكفاءة المؤسسة في نفس الوقت. وبعبارة أخرى، يستخدم هذا العائد لقياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام جميع أصولها، ويتم احتساب العائد على الأصول بقسمة صافي الدخل (بعد الضريبة واستبعاد أي منح أو هبات) على متوسط الأصول خلال فترة، وذلك على النحو التالي:

$$\frac{\text{صافي الدخل (العائد)}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

ج. **العائد على المحفظة:** يستخدم عائد المحفظة لقياس حجم الفائدة النقدية التي استلمتها مؤسسة التمويل الأصغر فعلاً من عملائها خلال فترة معينة، وتعطي المقارنة بين عائد المحفظة ومتوسط العائد الفعلي للإقراض مؤشراً عن كفاءة المؤسسة في تحصيل المبالغ من عملائها، ويتم احتساب عائدات المحفظة

<sup>1</sup>: المرجع نفسه، ص 34-37.

بقسمة إجمالي الإيرادات المالية النقدية (مجمّل الدخل المحقق من محفظة القروض باستثناء الفوائد المستحقة) على متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة، وتحسب كالتالي:

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات المالية النقدية}}{\text{إجمالي المحفظة}} = \text{العائد على المحفظة}$$

#### خامسا: مؤشرات السيولة

تعنى هذه النسب والمؤشرات بقياس قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وبالوقت المحدد، ومن أبرز هذه المؤشرات تلك التي تعكس سيولة مؤسسة الإقراض سواء للالتزامات أو لتعويض أي نقص في سيولة المنح خاصة في أوقات الأزمات (حجم السيولة 90 يوم) إلى صافي الموجودات، وحجم السيولة (90يوم) إلى المصروفات التشغيلية الربعية ونسبة حجم السيولة (90يوم) إلى إجمالي قيمة الأقساط المسددة خلال 90 يوم<sup>1</sup>.

أ. نسبة حجم السيولة (90يوم) إلى صافي الموجودات: يعتبر هذا المؤشر مقياس لتصنيف السيولة المتوفرة حسب العمر، بحيث يقيس حجم السيولة الحالي والتي يمكن توفيرها خلال 90 يوم وحصتها من إجمالي الموجودات، فكلما زادت هذه النسبة يعني أن مؤسسة الإقراض قادرة على الاستمرار بخططها التشغيلية خلال الفترة القادمة، وتحسب كالتالي:

$$\frac{\text{الموجودات المتداولة التي يمكن تسيلها خلال 90 يوم بحد أقصى}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{حجم السيولة 90يوم إلى صافي الموجودات}$$

ب. حجم السيولة (90يوم) إلى المصروفات التشغيلية الربعية: وتعتبر هذه النسبة مكملة للنسبة السابقة، بحيث تقيس مدى قدرة السيولة المتوفرة على تغطية المصروفات الربعية القادمة، وتحسب كالتالي:

$$\frac{\text{الموجودات المتداولة التي يمكن تسيلها خلال 90 يوم بحد أقصى}}{\text{مجموع المصروفات خلال الربع}} = \text{حجم السيولة 90يوم إلى المصروفات التشغيلية الربعية}$$

<sup>1</sup>: المرجع نفسه، ص40-41.

ج. نسبة حجم السيولة (90يوم) إلى إجمالي قيمة الأقساط المسددة خلال 90 يوم: تؤخذ هذه النسبة مجتمعة مع النسبتين السابقتين، وتحسب لأغراض التأكد من قدرة المؤسسة على تسديد أقساط القروض المستحقة أو التي تستحق خلال نفس الفترة، ويتم حساب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة حجم السيولة 90 يوم إلى إجمالي قيمة الأقساط المسددة خلال 90 يوم =  $\frac{\text{الموجودات المتداولة التي يمكن تسيلها خلال 90 يوم بحد أقصى}}{\text{مجموع الأقساط المتوقع تسديدها خلال فترة 90 يوم القادمة}}$

## خلاصة:

من خلال ما تم التطرق له في الفصل الأول يمكننا استخلاص أن:

التمويل الأصغر أو التمويل متناهي الصغر يعمل على تحسين المستوى المعيشي للفقراء والأسر وذلك من خلال تقديم خدمات مالية تتمثل في قروض صغيرة جدا لا يمكن الحصول عليها من القطاع المصرفي، بحيث تقدم هذه القروض من أجل مساعداتهم للانخراط في نشاطات منتجة ولتنمية مشاريعهم، إضافة إلى ذلك لم يقتصر التمويل الأصغر على تقديم الخدمات المالية فقط بل اتسع ليشمل الخدمات غير المالية مثل تكوين وتأهيل الافراد من أجل الحصول على عمل ودخل، لذا بادرت مختلف دول العالم إلى تطبيق برامج التمويل الأصغر في كافة المجالات لإيجاد حل لهذه الفئة المهمشة، هذا بالنسبة للمبحث الأول، وخلصنا في المبحث الثاني إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر تعمل وفقا لمعايير الحوكمة ، حيث أن هيكله الحوكمة القوية تمكن مجلس الإدارة من مواجهة المخاطر التي تواجهها.

ومن أجل معرفة كيفية استمرار وبقاء هاته المؤسسات تطرقنا في المبحث الثالث إلى تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر بحيث يعتبر من أهم الركائز التي تبنى عليها المراقبة والضبط، كما يفيد في تشخيص المشكلات وحلها، وتعد عملية تقييم الأداء المالي مقياسا لمعرفة مدى تحقيقها لأهدافها وذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من المؤشرات الخاصة.

الفصل الثاني: الدراسة

التطبيقية



تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى أسس تقييم الأداء المالي في المؤسسة، وبالأخص مؤسسات التمويل الأصغر. وذلك من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداماً في تقييم أداء هذه المؤسسات التي تسمح بالتعرف على حقيقة وضعها المالي، ومن أجل دراسة تطبيقية تتوافق مع الدراسة النظرية سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد اخترنا مؤسسات عربية للتمويل الأصغر المتمثلة في "بنك الأمل للتمويل الأصغر" في اليمن، "مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر" في مصر، و"بنك الفيصل الإسلامي للتمويل الأصغر" في السودان. حيث سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسات المذكورة، بالإضافة إلى تحليل معلوماتها المالية وذلك باستخدام المؤشرات المالية السابقة الذكر. ومنه قسمنا فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** تقييم الأداء المالي لمؤسسة بنك الأمل للتمويل الأصغر "اليمن"؛
- **المبحث الثاني:** تقييم الأداء المالي لمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر "مصر"؛
- **المبحث الثالث:** تقييم الأداء المالي لمؤسسة بنك الفيصل الإسلامي للتمويل الأصغر "السودان".

## المبحث الأول: تقييم الأداء المالي لمؤسسة بنك الأمل للتمويل الأصغر "اليمن"

من بين أول وأهم مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن، مؤسسة "بنك الأمل" الرائدة، التي تسعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تقديمها لخدمات متنوعة تناسب احتياجات المتعاملين. حيث سوف نتعرف على هذه المؤسسة وخدماتها وكذا سنقوم بتقييم أدائها المالي.

### المطلب الأول: ماهية بنك الأمل

مؤسسة "بنك الأمل" تهدف إلى تطوير خدماتها المتميزة لتلبي حاجيات العملاء وتحقيق الاستدامة.

### أولاً : تعريف بنك الأمل ونشأته

تتمحور فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1. النشأة: يعد بنك الأمل أول بنك متخصص في التمويل الأصغر في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا، أنشئ البنك بقانون رقم (23) لسنة 2002، حيث تأسس هذا البنك أتي كثمرة تعاون مشترك بين "الصندوق الاجتماعي للتنمية" و"برنامج الخليج العربي للتنمية" "أجفند" وهو عبارة عن منظمة إقليمية تنموية غير ربحية، و"القطاع الخاص" ممثل بالمؤسسات التجارية، وذلك لتتوجها لمبادرة الأمير طلال بن عبد العزيز (رحمه الله) لتأسيس بنوك الفقراء في المنطقة العربية. ولقد بدأ نشاطه رسمياً سنة 2009، حيث استطاع بنك الأمل خلال مسيرته لعشر سنوات أن يصنع العديد من التحولات ويخلق تأثيرات نوعية في قطاع التمويل الأصغر على الرغم من الظروف القاسية التي عانتها البلد خلال تلك السنوات الصعبة ولا أدل على ذلك من قائمة الإنجازات الكبيرة التي حققها البنك في مختلف أنشطته، ونقسم مراحل نشاط البنك من وقت تأسيسه إلى يومنا إلى ثلاث مراحل:

أ. المرحلة الأولى (2009-2010): وهي مرحلة التأسيس تمتاز باستقرار نسبي وجوانب تشجيع

مع وجود بعض المعوقات في قطاع التمويل الأصغر.

ب. المرحلة الثانية (2011-2014): وهي مرحلة الانطلاق تتسم هذه المرحلة بأزمة 2011

التي أدت إلى توقف عجلة التنمية وتخفيض الأنشطة التجارية الاستثمارية بنسبة 70% وتسريح

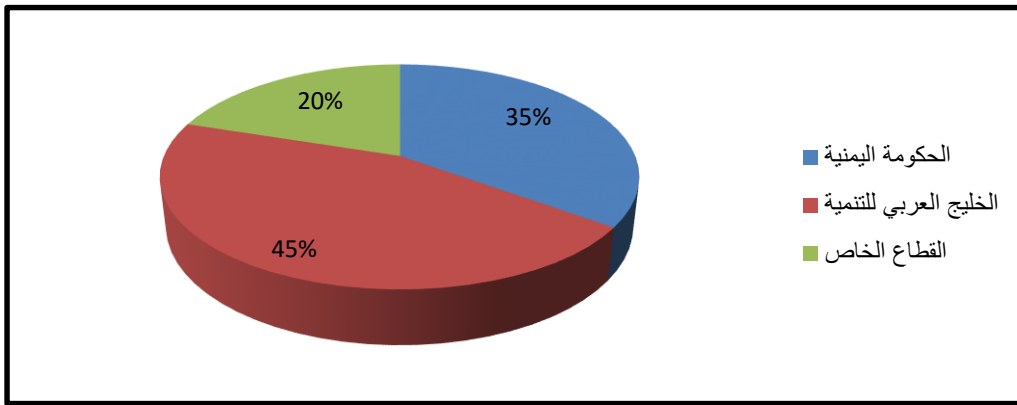
<sup>1</sup>بنك الأمل: [www.alamalbank.com](http://www.alamalbank.com)، تم الاطلاع عليه 20/05/2021، 12:30.

ما يزيد من 60% من العمال السوق نظرا لإغلاق عدد كبير من المشاريع الصغيرة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة و نسب القفر.

ج. المرحلة الثالثة(2015-2019): وهي مرحلة الأداء النوعي، حيث حرب 2015 التي جاءت

بعد مؤشرات نمو و استقرار نسبي أواخر العام 2014، نتج عنها خسائر مادية وبشرية جد كبيرة. ورغم ذلك استطاع البنك التنبؤ بالمراحل المحتملة للوضع الاقتصادي في البلد فكان للتنبؤ المبكر لمؤشرات الأزمة الجديدة والمعالجة السريعة دورا في تخفيف آثار الأزمة على البنك، حيث استخدم البنك المعالجات السريعة لها بثلاث مراحل تمثلت في تشكيل فريق الأزمة في الإدارة العامة والفروع لسرعة اتخاذ القرار في الحالات الطارئة، ثم إعلان الأزمة والإجراءات اللازمة لمواجهتها، وبدء العمل بخطة الطوارئ ابتداء من 16مارس2015.

شكل رقم(01): مساهمة المؤسسين لبنك الأمل



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني للبنك

2. التعريف: يعتبر بنك الأمل مؤسسة غير ربحية، حيث تسعى إلى المساهمة في تحسين الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الريفية والحضرية في اليمن وخصوصا ذوي الدخل المنخفض من خلال توفير خدمات مالية وغير مالية متميزة ومبتكرة تناسب احتياجاتهم، كما يطمح بنك الأمل للتمويل الأصغر أن تتوفر هذه الخدمات لكافة اليمنيين.

ثانيا: أهداف بنك الأمل وقيمه

تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>بنك الأمل: [www.alamalbank.com](http://www.alamalbank.com)، تم الاطلاع عليه 2021/05/22، 15:46.

## 1. الأهداف:

- أ. تطوير وتحسين خدمات مالية وغير مالية متميزة تلبي احتياجات العملاء وتحقق استدامة البنك وفقا لأفضل الممارسات، من خلال شبكة واسعة من الفروع والشركاء وفتح أسواق جديدة؛
- ب. تطوير بيئة رقابية متكاملة وكافية بكفاءة عالية تغطي كافة أوجه العمل المؤسسي وتعزز من بيئة العمل لضمان سلامة وجودة المخرجات وفقا لأدلة وسياسات واضحة ومتطورة؛
- ج. تطوير بيئة عمل مشجعة وجاذبة للكادر البشري وتدريبهم على أفضل الممارسات وبنظام إداري واضح وباستخدام تكنولوجيا متطورة وحديثة تحقق المرونة والانسائية بالعمل؛
- د. تعزيز مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة من خلال بناء منظومة اتصال داخلي وخارجي عالية تضمن إيصال رؤية ورسالة البنك لكل العاملين والعملاء والشركاء وجذب مصادر تمويل متنوعة.

## 2. القيم:

- أ. التطوير المستمر والعمل الجماعي؛
- ب. الشفافية والإبداع؛
- ج. خدمات مميزة؛
- د. الانتماء والفاعلية؛
- هـ. النزاهة والاحترام.

## ثالثا: منتجات وخدمات بنك الأمل

تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

### 1. خدمات مالية: تنقسم إلى ثلاث أنواع وهي كالآتي:

#### أ. منتجات التمويل:

- الأمل استثماري: موجه لأصحاب المنشأة أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يبدأ التمويل من 50 ألف إلى 20 ألف ريال؛

<sup>1</sup>: بنك الأمل: [www.alamalbank.com](http://www.alamalbank.com)، تم الاطلاع عليه 2021/05/25، 14:20.

- **الأمل فردي:** يستهدف أصحاب المشاريع الأنشطة الصغيرة وكذا الراغبين في شراء سيارات مدرة الدخل أو صيانتها، ويكون التمويل من 50 ألف إلى مليون ريال؛
- **الأمل موسمي:** هو لأصحاب المشاريع والأنشطة الصغرى وكذا الراغبين في الحصول على احتياجات منزلية، حيث يبدأ التمويل من 50 ألف ويصل إلى 400 ألف ريال؛
- **الأمل شراكات:** موجه لموظفي الجهات الحكومية والخاصة والمختلطة، يبدأ التمويل من 50 ألف إلى 1.5 مليون ريال؛
- **الأمل زراعي:** يستهدف الراغبين في الحصول على تمويلات للأغراض الزراعية في المناطق الريفية أو شبه ريفية، يكون التمويل من 100 ألف إلى 20 مليون ريال؛
- **الأمل تقاعد:** هو لأصحاب موظفي التقاعد المدني، يبدأ من 50 ألف إلى 1.5 مليون ريال؛
- **الأمل إسكان:** موجه لأصحاب الأنشطة، المشاريع الصغيرة، الصغرى، لموظفي الجهات الحكومية، الخاصة والمختلطة. يبدأ التمويل من 50 ألف إلى 20 مليون ريال؛
- **الأمل طاقة:** يستهدف أصحاب الأنشطة، المشاريع الصغيرة، الصغرى، لموظفي الجهات الحكومية، الخاصة والمختلطة. يبدأ التمويل من 50 ألف إلى 20 مليون ريال.

#### ب. الودائع والادخار:

- **الحساب الجاري:** حساب مصرفي يتيح للعملاء القيام بعمليات السحب والإيداع من فروع البنك وذلك في حدود الرصيد المتوفر في الحساب، ويمكن ربطه بالحساب الإلكتروني للعميل والذي يستخدم في عمليات الشراء أو سداد الفواتير وتحويل الأموال، ويتم فتح الحساب بدون أي رسوم، ولا يقدم البنك أية أرباح على الأموال المودعة في الحساب الجاري؛
- **حساب التوفير:** حساب مصرفي يمنح العميل وسيلة آمنة لادخار أمواله ويسمح للعميل بتحريكه في أي وقت سحباً وإيداعاً ولا يخضع لمدة محددة، ويمنح العملاء في نهاية كل سنة مالية أرباحاً على مدخراتهم وفق مبدأ المضاربة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛

- **الودائع الآجل:** حساب مصرفي للعملاء الراغبين في استثمار أموالهم من خلال إيداعها لدى البنك لفترة زمنية تتراوح بين 3 - 12 شهرا دون تحريكها بالسحب، ويحصلون في مقابلها على أرباح سنوية وفق مبدأ المضاربة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- **صندوق الاستثمار الإسلامي:** حساب مصرفي يستهدف رجال الأعمال والمستثمرين المهتمين بجوانب المسؤولية الاجتماعية، حيث يتيح لهم فتح صندوق الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية على شكل صورة شهادات استثمارية، وتهدف هذه الصناديق إلى المساهمة في دعم دور البنك في توفير فرص العمل وخفض معدلات الفقر والبطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة.

### ج. الحوالات:

- **الحوالات الخارجية:** هي خدمة تحويلات نقدية من وإلى خارج نطاق الجمهورية اليمنية يتم تنفيذها بالشراكة مع أعرق شركات التحويل المالية العالمية، وتمكن العملاء من إرسال واستقبال أموالهم عبر فروع البنك أو نقاط الخدمة المعتمدة من وإلى أكثر من 197 دولة حول العالم؛
- **الحوالات الداخلية:** هي خدمة تحويلات نقدية في إطار محافظات ومديريات الجمهورية اليمنية، تمكن العملاء من إرسال واستقبال أموالهم عبر فروع البنك، أو نقاط الخدمة المنتشرة في عموم الجمهورية؛
- **خدمة السويفت:** يهدف هذا النظام إلي تقديم أحدث الوسائل العلمية في مجال ربط وتبادل الرسائل والمعلومات بين بنك العميل و جميع أسواق المال والمستفيدين من خلال البنوك المسؤولة عن ذلك بمختلف الدول بحيث يسهل لكافة العملاء من مقابلة احتياجاتهم بسلاسة وأمان.

### 2. خدمات غير مالية: وتتمثل في خدمتين هما:

- أ. **مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال:** مؤسسة تحرص على دراسة احتياجات الشباب من عمر 15-35 سنة، لتحديد من خلالها الاحتياجات التنموية التي من شأنها مساعدتهم في الحصول على حياة أفضل وفرص أكثر في الحياة؛
- ب. **نادي الأمل:** قامت ريادة بتأسيس نادي الأمل لريادة الأعمال، حيث يهتم النادي بمتابعة رواد الأعمال الشباب، وتقديم كافة المساعدات الاستشارية لهم (بطريقة غير مباشرة) من خلال عقد

ورش العمل والجلسات الاستشارية التي تناقش كافة المشاكل التي يواجهونها خلال المراحل المختلفة للمشروع.

### 3. خدمات إلكترونية:

أ. خدمة النقود الإلكترونية PYES: هو عبارة عن مخزون نقدي يتم إدارته عبر الهاتف المحمول لعميل دون الحاجة إلى حساب بنكي، ومثل رقم تلفون العميل هو رقم حسابه الإلكتروني في بنك الأمل، ويمكن للعميل من خلالها تنفيذ عمليات الشراء والتحويل وسداد الفواتير مباشرة من هاتفه عبر التطبيق الخاص بالخدمة أو عبر الرسائل القصيرة (SMS).

### المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسة بنك الأمل

لغرض معرفة أداء هذه المؤسسة قمنا بدراسة أدائها من خلال بعض المؤشرات والمعلومات المالية.

#### أولاً: التقييم حسب مؤشرات الإيداع

#### 1. الحسابات الادخارية النشطة:

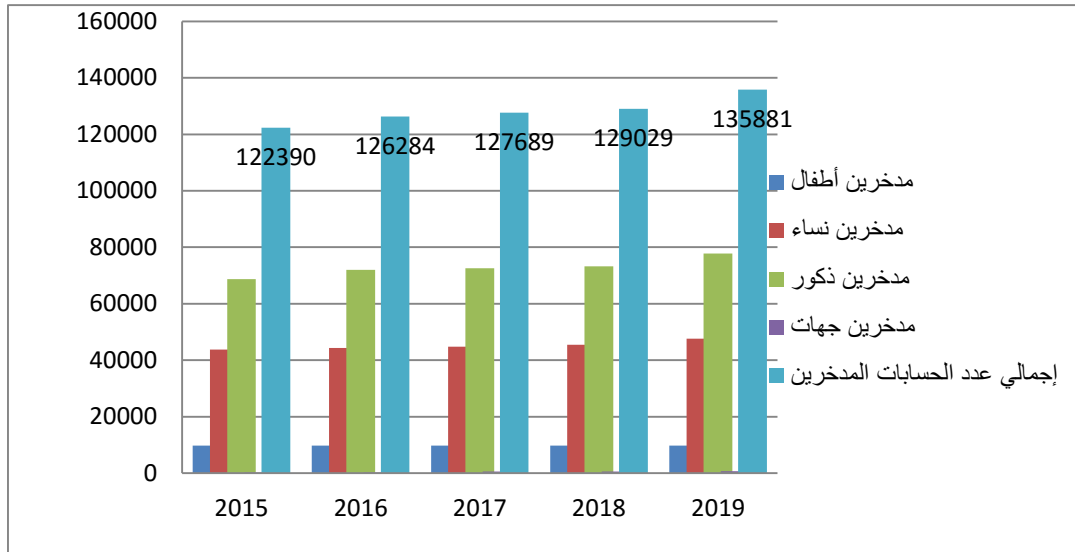
يعد الادخار من اهم معاملات بنك الأمل فلدينا في هذا الجدول تغيرات عدد الحسابات الادخارية من 2019-2015

#### جدول رقم(01): عدد المدخرين في بنك الأمل

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المدخرين الأطفال	9743	9742	9740	9743	9745
عدد المدخرين نساء	43773	44320	44827	45493	47673
عدد المدخرين ذكور	68659	72016	72602	73271	77818
مدخرين جهات	215	206	520	522	645
إجمالي عدد الحسابات إيداعية	122390	126284	127689	129029	135881

المصدر: التقرير السنوي 2019 لبنك الأمل

شكل رقم (02): تطور الحسابات الادخارية خلال الفترة(2015-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (01)

من خلال الجدول والشكل أعلاه الذي يوضح لنا عدد الحسابات المدخرين النشطة (2015-2019)، ومنه نلاحظ أن عدد المدخرين في ارتفاع مستمر مع مرور السنوات حيث ارتفع ب 13491 حساب ما بين 2015-2019. كما نلاحظ أن أكبر عدد من الحسابات المدخرين يعود إلى فئة الذكور وتليه النساء ثم فئة الأطفال. وهذا راجع إلى أن البنك عمل منذ تأسيسه على غرس ثقافة الادخار لدى جميع شرائح المجتمع وتشجيعهم على التوفير للحماية من أي أزمة اقتصادية مستقبلية.

## 2. ودائع العملاء:

كذلك الودائع من بين أهم العمليات في البنك، ومنه يبين هذا الجدول تغيرات حجم الودائع و نسبة نموها خلال السنوات 2015-2019

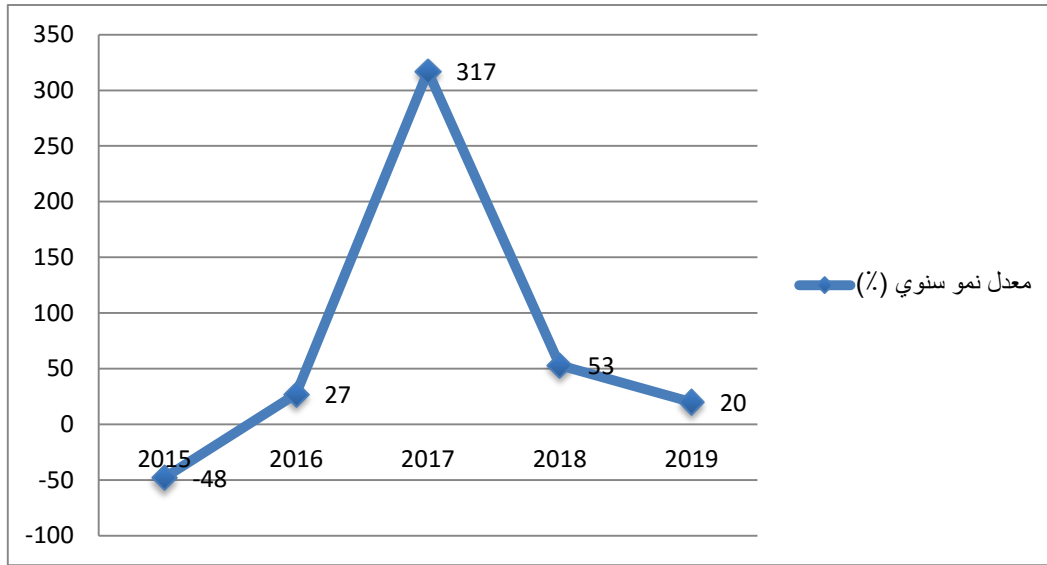
جدول رقم (02): حجم الودائع خلال السنوات(2015-2019) و نسبة النمو السنوية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
ودائع(مليون ريال)	1407	1780	7423	11343	13633
نسبة النمو سنوية	-48%	27%	317%	53%	20%

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 لبنك الأمل



شكل رقم(03): معدل النمو السنوي للادخار خلال فترة2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(02)

الجدول والشكل أعلاه يمثلان حجم ودائع العملاء ونسبة نموها سنويا من 2015 إلى غاية 2019، حيث نلاحظ من خلالهم أن قيمة حجم ودائع العملاء في ازدياد دائم حيث بلغ 13633 مليون ريال سنة 2019، بينما كان 1407 مليون ريال سنة 2015 ومع ذلك نلاحظ أن معدل نمو الودائع السنوي ارتفع في سنتين 2016-2017 إلى 317% بعدما كان -48% سنة 2015 ليعاود الانخفاض في السنتين 2018-2019.

ثانيا: تقييم الأداء المالي لبنك الأمل حسب مؤشرات التمويل

### 1. المركز المالي:

المركز المالي هو المؤشر الدقيق الذي يبين الوضعية المالية للبنك فمنه لدينا الجدول والشكل أدناه يبين لنا التغيرات في قيمة المركز المالي للبنك خلال السنوات 2015-2019.

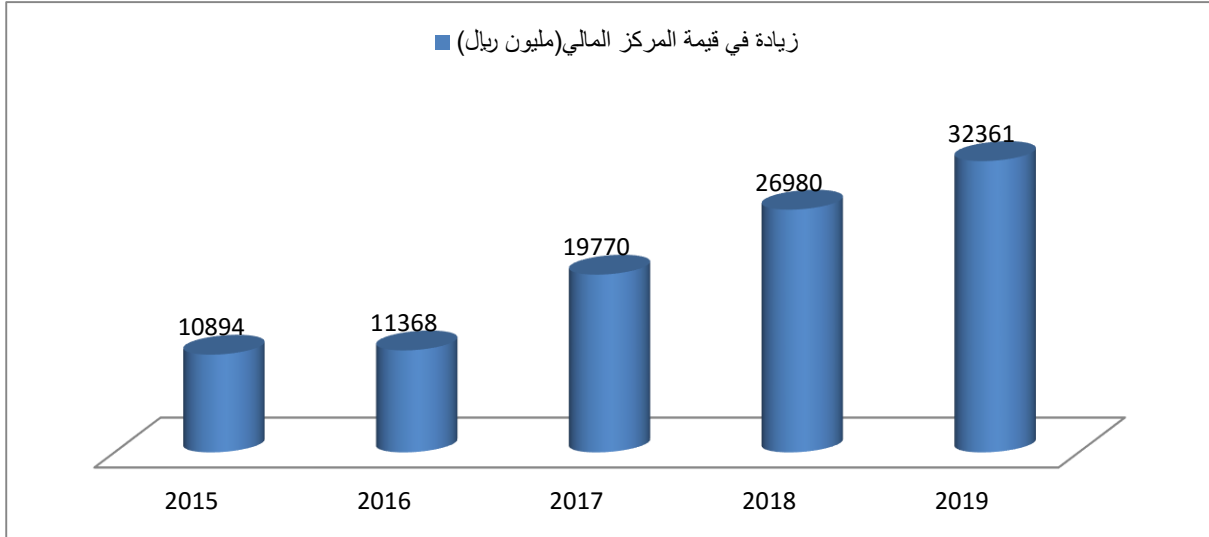
جدول رقم(03): المركز المالي بالقيمة ومعدل نموه السنوي خلال الفترة(2015-2019)

السنة	المركز المالي(مليون ريال)	زيادة في قيمة المركز المالي عن عام2009(مليون ريال)	معدل النمو السنوي(%)
2015	12307	10894	-11
2016	12781	11368	4
2017	21183	19770	66

34	26980	28393	2018
20	32361	33774	2019

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 لبنك الأمل

شكل رقم(04): زيادة في قيمة المركز المالي فترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03)

يبين الجدول والشكل المركز المالي لبنك الأمل في الفترة الممتدة من 2015-2019، حيث نلاحظ أن المركز المالي للبنك في ارتفاع دائم ومستمر حيث بلغ 32361 مليون ريال يمني سنة 2019 بعدما كان 10894 مليون ريال يمني سنة 2015 وهذا للعمل والاجتهاد الذي يقوم به البنك.

## 2. المؤشرات المالية للبنك:

$$أ. \text{ مؤشر العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

جدول رقم(04): نسبة العائد على الأصول خلال فترة 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
العائد على الأصول %	4	2	10	12	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية من 2015-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على الأصول في تذبذب حيث كان منخفضا 4% سنة 2015 وزاد انخفاضاً سنة 2016 حيث صار 2% ليرتفع إلى 12% سنة 2018 وينخفض مرة أخرى إلى 10% سنة 2019.

$$\text{ب. مؤشر العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

جدول رقم(05): نسبة العائد على الملكية خلال الفترة 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
العائد على حقوق الملكية%	7	4	20	33	23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية من 2015-2019

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية كان منخفضاً في السنتين 2015-2016، ليرتفع إلى 33% سنة 2018 ويعاود الانخفاض إلى 23% سنة 2019.

$$\text{ج. مؤشر نسبة تكلفة التمويل} = \frac{\text{مصروفات عمولات و فوائد التزامات التمويل}}{\text{متوسط التزامات التمويل}}$$

جدول رقم(06): نسبة تكلفة التمويل خلال الفترة 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة تكلفة التمويل%	4	4	4	1	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية من 2015-2019

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تكاليف التمويل لبنك الأمل منخفضة وهذا يعتبر أمر جيد للمؤسسة حيث بلغت نسبة تكاليف التمويل 4% وبيقت ثابتة خلال الثلاث السنوات الأولى (2015-2016-2017)، لتتخفف أكثر في السنتين التالية (2018-2019) إلى 1%.

$$\text{د. مؤشر نسبة تغطية المخاطر} = \frac{\text{احتياجات و مخصصات خسائر القروض}}{\text{حجم القروض المعرضة للخطر}}$$

جدول رقم(07): نسبة تغطية المخاطر خلال الفترة 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة تغطية المخاطر %	245	72	72	97	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية من 2015-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية المخاطر لبنك الأمل جد مرتفعة أي أن هذه المؤسسة اتخذت كل احتياطاتها من أجل مواجهة المخاطر وتغطيتها.

ثالثاً: تقييم الأداء المالي لبنك الأمل حسب توزيع القطاعات

1. عدد التمويلات الموزعة حسب القطاعات:

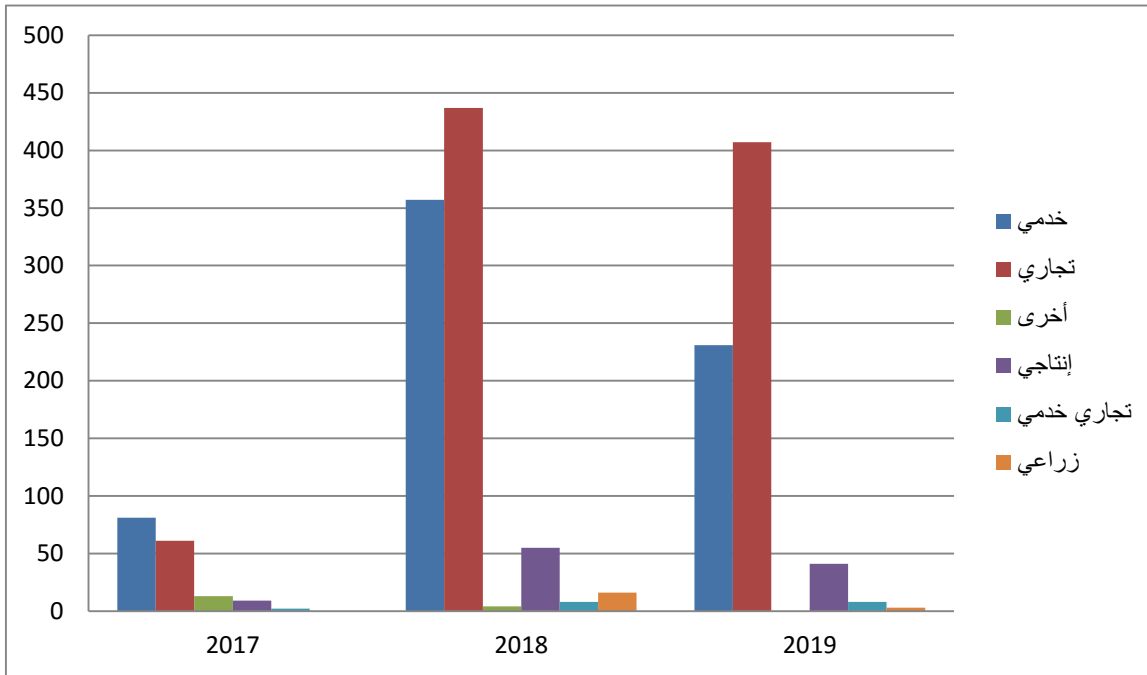
يهتم بنك الأمل بتمويل القطاعات و من أهمها الخدماتي، التجاري، الإنتاجي، زراعي و أخرى حيث لدينا في الجدول و الشكل الموالي توزيع التمويلات على القطاعات خلال الفترة 2017-2019.

جدول رقم(08): توزيع التمويلات حسب القطاعات خلال الفترة 2017-2019

إجمالي عدد التمويلات	زراعي	تجاري خدمي	إنتاجي	أخرى	تجاري	خدمي	القطاعات السنوات
166	0	2	9	13	61	81	2017
877	16	8	55	4	437	357	2018
690	3	8	41	0	407	231	2019

المصدر: التقرير السنوي لسنتين 2018-2019 لبنك الأمل

شكل رقم(05): توزيع التمويلات حسب القطاعات خلال الفترة2017-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(08)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن في كل سنة أكبر حصة من تمويلات تكون للقطاع التجاري والخدماتي ليأتي بعدهم القطاع الإنتاجي وتجاري الخدماتي أما الزراعي له حصة ضعيفة جدا، حيث سنة2017 بلغت قيمة التوزيعات المالية للقطاع الخدماتي 81 تمويل يليه القطاع التجاري ب 61 تمويل لتتخفص عدد التمويلات الى 9 في القطاع الإنتاجي و2 في القطاعين التجاري والخدماتي وتتعدم كليا في القطاع الزراعي بينما هنالك 13 تمويل للقطاعات الأخرى.

وفي 2018 ازدادت التمويلات في جميع القطاعات حيث أصبح القطاع التجاري له أكبر حصة بقيمة 437 تمويل ويليه القطاع الخدماتي بحصة قدرها 357 تمويل ثم القطاع الإنتاجي ب 55 تمويل يأتي بعده القطاع الزراعي ب 16 تمويل بعدما كان منعدما في سنة 2017 يليه القطاع التجاري خدماتي بحصة ارتفعت قليلا الى 8تمويلات بالإضافة الى 4 تمويلات للقطاعات الأخرى.

في2019 انخفضت التمويلات لكل القطاعات ولكن ظل القطاع التجاري بأكبر حصة بلغت 407تمويل ليليه القطاع الخدماتي ب 231 تمويل ثم القطاع الإنتاجي ب 41تمويل ليأتي بعده القطاع التجاري الخدماتي ب 8 تمويلات وبالإضافة الى 3 تمويلات للقطاع الزراعي.

## المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر "مصر"

"التضامن" مؤسسة رائدة للتمويل الأصغر في مصر تسعى لمساعدة النساء خاصة وهذا من أجل تحسين معيشتهم، سنتطرق في مبحثنا هذا إلى شتى خدمات هذه المؤسسة وكذا تقييم أدائها المالي.

### المطلب الأول: ماهية مؤسسة "التضامن" للتمويل الأصغر

تهدف "التضامن" إلى زيادة التنافس في السوق، وذلك من خلال تحسين خدماتها لعميلاتها.

### أولاً: تعريف ونشأة مؤسسة التضامن

تتمحور فما يلي<sup>1</sup>:

#### 1. النشأة: كانت النشأة الأولى لمؤسسة التضامن سنة 1992 حين قامت هيئة "إنقاذ الطفولة" الأمريكية

بالتعاون مع "الجمعية النسائية لتحسين الصحة" المصرية بتقديم مشروع "الادخار والإقراض بضمان المجموعة" كمشروع تجريبي من أجل تلبية حاجيات المرأة المصرية ذات الدخل المحدود إلى موارد مالية كافية تمكنها من إقامة أو دعم وتوسيع مشروع قائم متناهي الصغر، بما يدر عليها وبالتالي على أسرته دخلاً إضافياً وإفياً.

وفي عام 2003، جرى دمج هذه المشاريع الثلاثة معا وبالشراكة مع هيئة إنقاذ الطفولة وجمعية تحسين الصحة. وأعيد تسميتها "ببرنامج التضامن للتمويل الأصغر" تحت الغطاء القانوني لجمعية تحسين الصحة.

وفي 22 مارس 2009، استقل البرنامج بذاته عن جمعية تحسين الصحة وتم له التسجيل الرسمي كجمعية أهلية غير حكومية برقم 573 تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي وتحت مسمى "مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر" وذلك بموجب قانون رقم 84 لعام 2002.

وفي يناير 2015، دخلت مؤسسة التضامن تحت إشراف "الهيئة العامة للرقابة المالية"، وذلك بموجب أحكام قانون تنظيم التمويل الأصغر "رقم 141 لسنة 2014. وأعقب ذلك حصول مؤسسة التضامن على ترخيص مزاولة أنشطة التمويل الأصغر رقم 1117 بتاريخ 29 أكتوبر عام 2015.

#### 2. تعريف مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر:

<sup>1</sup>:مؤسسة التضامن: [www.altadamun.org](http://www.altadamun.org)، تم الاطلاع عليه 2021/05/30، 10:15.

مؤسسة التضامن هي مؤسسة رائدة للتمويل الأصغر في مصر تسعى لزيادة دخل السيدات من صاحبات المشاريع المتناهية الصغر في مختلف المحافظات في مصر لتحسين مستوى معيشتهم من خلال توفير فرص الحصول على الخدمات المالية المستدامة والمتنوعة التي تناسب احتياجاتهم.

ثانيا: أهداف مؤسسة التضامن وقيمها

تتمثل كل من الأهداف والقيم فيما يلي<sup>1</sup>:

### 1. أهداف مؤسسة التضامن:

- أ. زيادة الانتشار للوصول إلى حصة سوقية أعلى؛
- ب. الحفاظ على ميزة تنافسية في السوق من خلال التحسين المستمر لمنتجاتنا والخدمات المالية وخدمة العميلات لدينا؛
- ج. تطوير القدرة المؤسسية على مواصلة تقديم خدمات عالية الجودة بطريقة مستدامة ومتنوعة.

### 2. قيم مؤسسة التضامن:

- أ. الثقة والنزاهة؛
- ب. الشفافية والمصداقية؛
- ج. الاحترام والانتماء؛
- د. المسؤولية الاجتماعية.

ثالثا: خدمات ومنتجات مؤسسة التضامن

### 1. الخدمات المالية: تنقسم إلى:

- أ. التمويل الجماعي: تم إطلاق هذا المنتج سنة 1996 للسيدات صاحبات المشاريع متناهية الصغر اللاتي تعملن بدورة رأس مال صغيرة، فردية ومتعددة وذلك لتحسين مشاريعهن. حيث حجم المنتج عميلة(من 5000 إلى 8500 جنيه) في مدة (10-12 شهر) والسداد يكون كل أسبوعين؛

<sup>1</sup>:مؤسسة التضامن: [www.altadamun.org](http://www.altadamun.org)، تم الاطلاع عليه 2021/06/01، 13:34.

ب. التمويل الفردي: أطلق هذا البرنامج عام 2015 ويستهدف الدعم المالي للمشاريع الفردية المتعددة. حيث حجم المنتج لكل عميلة (من 8000 إلى 50000 جنيه) في مدة (10-12 شهر)؛

ج. تمويل الأسرة للألات والمعدات ووسائل النقل: تم طرح هذا المنتج ابتداء من شهر مارس 2018، الهدف من المنتج هو دعم العمليات بمجموعة متنوعة من المعدات والآلات ووسائل النقل مثل: ماكينات الخياطة، ماكينات تصوير، ثلاجات العرض، آلات تقطيع البلاستيك، تروسيكالات، موتوسيكالات. حجم المنتج لكل عميلة (5000 إلى 50000 جنيه) في مدة (8-20 شهر)؛

د. التمويل الذهبي: منتج موجه لعمليات فوق 21 سنة ولديها مهارات إدارية مقبولة لإدارة المشاريع، حيث حجم المنتج لكل عميلة (من 50000 إلى 100000 جنيه) في مدة 36 شهر.

2. الخدمات الغير مالية: تتمثل فيما يلي:

أ. خدمات تأمينية: من منطلق إيمان مؤسسة التضامن بدور العميلة في تلبية احتياجات أسرته، تعطي أولوية كبيرة لتقديرها وذلك عن طريق التأمين على عمليات التضامن كما يلي: بدل إقامة في المستشفيات للعلاج للتعويض عن الدخل البديل، العجز الكلي المستدام، حالات الوفاة؛

ب. المعارض التجارية: التوجّه نحو خدمة العمليات يتلخص في فكرة واحدة: مساعدة الناس، تؤمن مؤسسة التضامن بأن خدمة العمليات تخدم تحقيق الهدف النهائي للعميل وتقديم الدعم. لذلك تقدم التضامن لعملياتها الفرصة لبيع وتسويق منتجاتهن من خلال المشاركة في المعارض مثل معرض القاهرة الدولي، المعرض الدولي للحرف اليدوية، إلخ؛

ج. رحلات الصيف: استنادًا إلى إيمان التضامن بالجهود الهائلة التي تبذلها العمليات في العمل طوال العام تقوم مؤسسة التضامن بتمويل الرحلات الصيفية للعمليات وعائلاتهن إلى بعض المدن الساحلية مثل الإسكندرية ومرسى مطروح.

### المطلب الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسة "التضامن" للتمويل الأصغر

من أجل معرفة الوضع المالي لمؤسسة "التضامن" وتقييمه قمنا بدراسة صغيرة لقوائمها ومعلوماتها المالية وذلك حسب بعض المؤشرات المالية.



أولاً: تقييم الأداء المالي لمؤسسة التضامن حسب مؤشرات جودة المحفظة:

حيث اخترنا مؤشرين هما "مؤشر المحفظة في خطر" و"مؤشر نسبة تغطية المخاطر"

$$1. \text{ مؤشر المحفظة في خطر} = \frac{\text{رصيد قروض المتأخرة لأكثر من 30 يوم}}{\text{إجمالي رصيد المحفظة}}$$

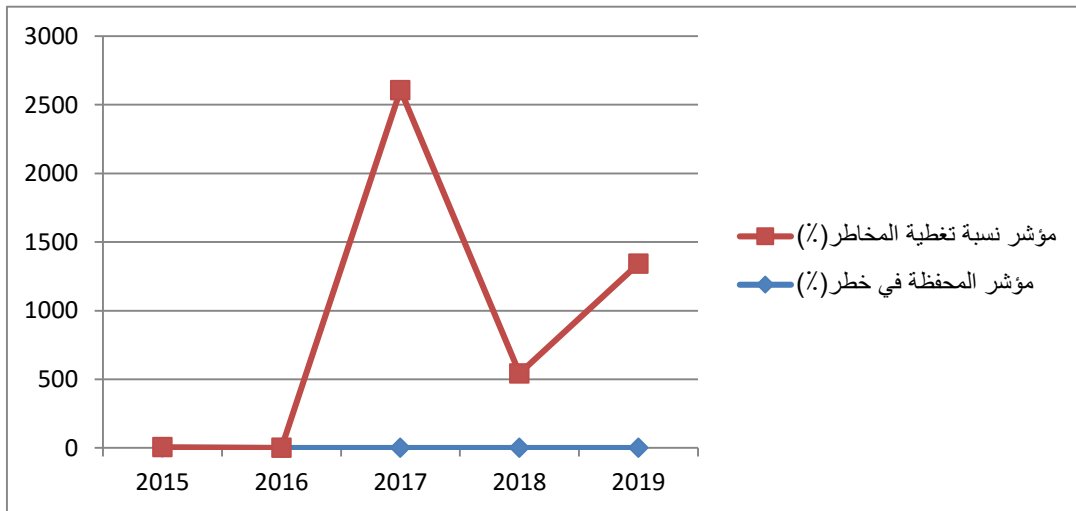
$$2. \text{ مؤشر نسبة تغطية المخاطر} = \frac{\text{احتياجات و مخصصات خسائر القروض}}{\text{حجم القروض المعرضة للخطر}}$$

جدول رقم(09): قيمة مؤشرين جودة المحفظة خلال الفترة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	
0.0	0.0	0.0	0.0	2.96	مؤشر المحفظة في خطر (%)
1341.01	542.27	2606.58	0	1.66	مؤشر نسبة تغطية المخاطر (%)

المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة التضامن 2015-2019

شكل رقم(06): التطور السنوي لمؤشرين جودة المحفظة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(09)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل حسب مؤشر المحفظة في الخطر أنه سنة 2015 كانت هناك مخاطرة في المحفظة بنسبة 2.96% ثم انعدمت في السنوات المقبلة إلى يومنا هذا وهذا ما يبرره مؤشر نسبة تغطية

المخاطرة حيث نلاحظ أنه كانت نسبة تغطية المخاطرة شبه معدومة في السنتين 2015-2016 إلى أن ترتفع إلى أعلى قيمة 2606.58 سنة 2017 لتعاود الانخفاض سنة 2018 وترتفع مرة أخرى سنة 2019 و هذا ما يبرر انعدام المخاطرة في السنوات الثلاث الأخيرة.

### ثانيا: تقييم الأداء المالي لمؤسسة التضامن حسب مؤشرات إدارة الأصول والتزامات

اخترنا مؤشرين للتقييم هما "مؤشر نسبة تكلفة التمويل" و"مؤشر نسبة دين إلى حقوق الملكية"

$$1. \text{نسبة تكلفة التمويل} = \frac{\text{مصرفات عمولات و فوائد التزامات التمويل}}{\text{متوسط التزامات التمويل}}$$

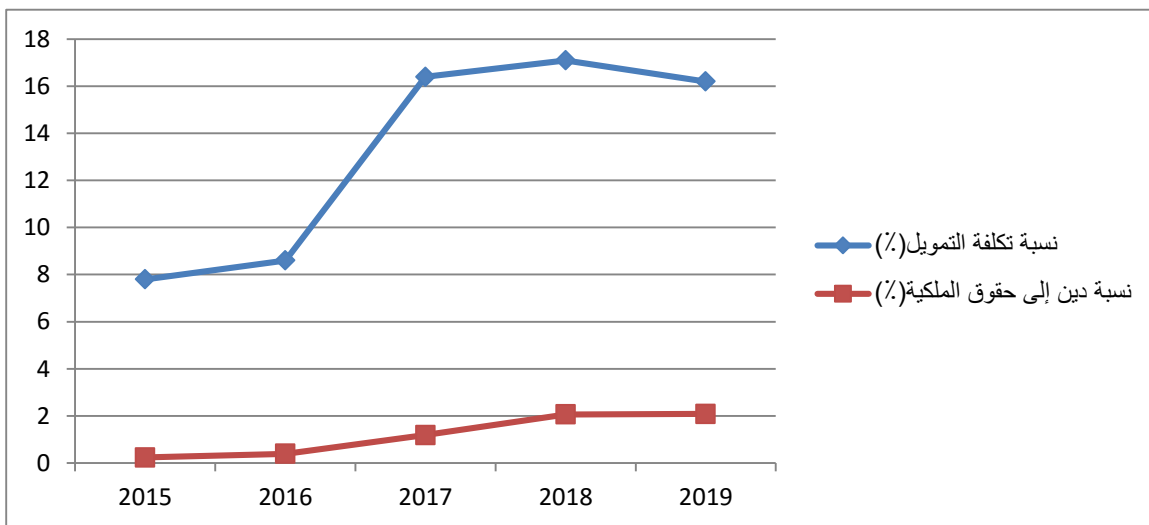
$$2. \text{نسبة دين إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{حجم الدين}}{\text{حقوق ملكية}}$$

#### جدول رقم(10): نسبة مؤشرين إدارة الأصول خلال الفترة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	
16.2	17.1	16.4	8.6	7.8	نسبة تكلفة التمويل(%)
2.08	2.06	1.18	0.39	0.23	نسبة دين إلى حقوق الملكية(%)

المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة التضامن من 2015-2019

#### شكل رقم(07): التطور السنوي لمؤشرين إدارة الأصول خلال فترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(10)

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أن كلتا المؤشرين في ازدياد مستمر حيث بلغا أعلى قيمة لهما سنة 2018 ليعاود مؤشر نسبة تكلفة التمويل الانخفاض، بينما نسبة دين إلى حقوق الملكية يصبح ثابتا.

ثالثا: تقييم الأداء المالي لمؤسسة التضامن حسب مؤشرات الاستدامة والربحية

اخترنا مؤشرين هما "العائد على الأصول" و"العائد على حقوق الملكية"

$$1. \text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

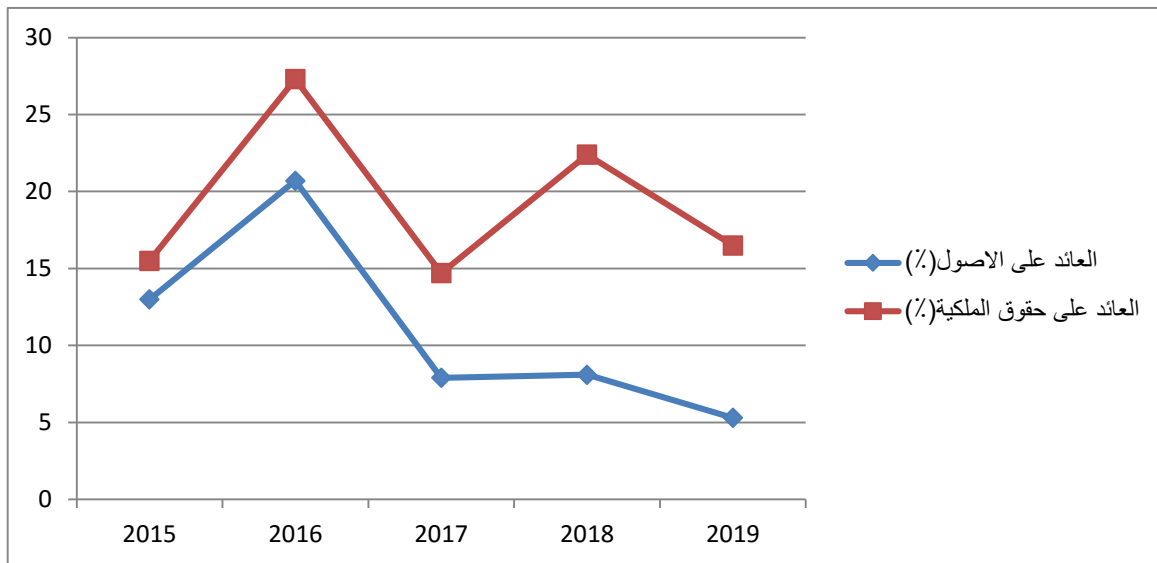
$$2. \text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل (العائد)}}{\text{حقوق الملكية}}$$

جدول رقم (11): نسبة مؤشرين الاستدامة والربحية خلال فترة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	
5.3	8.1	7.9	20.7	13	العائد على الأصول (%)
16.5	22.4	14.7	27.3	15.5	العائد على حقوق الملكية (%)

المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة التضامن من 2015-2019

شكل رقم (08): التطور السنوي لمؤشرين الاستدامة والربحية خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (11)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن كل من المؤشرين في حالة غير مستقرة تارة منخفضان وتارة أخرى مرتفعا حيث ارتفعا في السنتين 2016 و 2018 بشكل كبير، وكان العائد على حقوق الملكية مرتفع بقيمة أكبر من العائد على الأصول.

## المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة بنك الفيصل الإسلامي للتمويل الأصغر "السودان"

بنك الفيصل الإسلامي مؤسسة تسعى لمساعدة المواطنين، وتحقيقهم لأرباح وفق الطريقة الإسلامية وكذا رفع الوضع الاقتصادي للبلاد، عبر خدمات يقدمها البنك سنتعرف عليها في هذا المبحث، و كذلك سوف نقيم أدائها المالي.

### المطلب الأول: ماهية بنك الفيصل الإسلامي

بنك الفيصل أحد البنوك التي تقدم التمويل الأصغر، فرأينا أن ندرس ماهية هذه المؤسسة.

### أولاً: نشأة وتعريف بنك الفيصل الإسلامي

تتمحور فما يلي<sup>1</sup>:

**1. النشأة:** بدأت فكرة نشأة البنوك الإسلامية في منتصف السبعينات، إذ كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل رحمه الله تعالى فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية، كما قامت دار المال الإسلامي، وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار، بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار. ولم يكن السودان بعيداً عن تلك الجهود والمساعي، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان، وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية. وفي مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة ملايين جنيه سوداني. وفي 18 أغسطس 1977م سُجِّلَ بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م، وياشر البنك أعماله فعلياً ابتداءً من مايو 1978م.

<sup>1</sup>: بنك الفيصل الإسلامي: [www.fib-sd.com/ar](http://www.fib-sd.com/ar) ، تم الاطلاع عليه 2021/06/03 ، 20:18.

2. تعريف بنك الفيصل الإسلامي: وهو مؤسسة مصرفية تقوم بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية، والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك بما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية وباستخدام بتقنيات حديثة ومتطورة، لها 46 فرع ب 1510 عامل.

### ثانيا: أهداف البنك وقيمه

تتمثل كل من الأهداف والقيم فما يلي<sup>1</sup>:

#### 1. أهداف بنك الفيصل الإسلامي:

- أ. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها؛
- ب. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم، وتعهّد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة؛
- ج. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها؛
- د. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.

#### 2. قيم بنك الفيصل الإسلامي:

- أ. الشرعية والريادة؛
- ب. التميز والمهنية؛
- ج. العمل بروح الفريق والتحسين المستمر؛
- د. الشفافية وإسعاد المتعاملين؛
- هـ. الشراكة مع المجتمع والتعاون مع الشركاء.

### ثالثا: خدمات بنك الفيصل الإسلامي

<sup>1</sup>:بنك الفيصل الإسلامي: [www.fib-sd.com/ar](http://www.fib-sd.com/ar) ، تم الاطلاع عليه 2021/06/26 ، 01:48.

تتضمن الخدمات التالية<sup>1</sup>:

### 1. خدمات الأفراد:

- أ. الحساب الجاري: يمثل الخطوة الأولى لإجراء جميع المعاملات المصرفية والوصول إلى مجموعة شاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتميزة؛
- ب. الودائع الاستثمارية: يوفر حساب الودائع الاستثمارية سهولة تامة لإنجاز الأعمال المصرفية ويوفر كذلك خيار الحصول على أعلى نسب أرباح؛
- ج. حساب الادخار: حساب مصمم بمرونة عالية تلبي احتياجات المتعامل، و يساعده على الادخار والتخطيط لمستقبله وتحقيق أهدافه.

### 2. خدمات الشركات:

- أ. الحساب الجاري: يمثل الخطوة الأولى لإجراء جميع معاملات الشركة والاستفادة من مجموعة شاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتميزة؛
- ب. الحساب الجاري للوحدات الحكومية وحسابات المؤسسات والهيئات العامة؛
- ج. الحساب الجاري للشخصيات الاعتبارية والمنظمات الخيرية والاجتماعية؛
- د. تمويل التجارة المحلية؛
- هـ. تمويل قطاعي الصناعي و الزراعي.

### 3. خدمات إلكترونية:

- أ. البنك الإلكتروني: تمكن العميل من متابعة حسابه أولاً بأول ومن أي مكان عبر استخدام متصفح الأنترنت حيث يستطيع الاستعلام عن رصيده، كشف حسابه، الاستعلام عن موقف الشيك، تحويل من حساب إلى حساب ودفع أقساط العملية الاستثمارية؛
- ب. تطبيق فوري: صمم من أجل تلبية احتياجات العملاء، وهو يقدم عددا من الخدمات المصرفية التي تتسم بالسرية والأمان، إذ يتمتع النظام بالخصوصية الكاملة لأن العميل يتعامل مع النظام عبر جواله الشخصي، حيث يمكن للعميل الاستعلام عن الرصيد، موقف الشيك، كشف حساب مصغر، كشف حساب لفترة محددة. كما يمكن التحويل بين حسابات العميل وكذا التحويل إلى حساب داخل بنك الفيصل، بالإضافة إلى معاملات أخرى؛

<sup>1</sup>:بنك الفيصل الإسلامي: [www.fib-sd.com/ar](http://www.fib-sd.com/ar)، تم الاطلاع عليه 2021/06/28، 15:15.

ج. نقاط البيع: هي مشروع من المشروعات الهادفة إلى تسهيل عملية التداول غير النقدي باستخدام البطاقات، وهي منفذ لاستلام القيمة عن طريق خصم المبلغ من حساب المشتري وإضافته إلى حساب البائع باستخدام بطاقة الصراف الآلي أو بطاقة المحفظة. وهي وسيلة ممتازة للتعامل المالي البديل للنقد. كما تقدم نقاط البيع خدمات أخرى كسداد الفواتير، الاستعلام عن الرصيد، طباعة كشف الحساب، تغذية بطاقة المحفظة وغيرها؛

د. كويك باي: تقدم للمغتربين خدمة إجراء تحويلاتهم عبر خدمة "كويك باي كاش" من خلال مراكز خدمة كويك باي المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، بالإضافة إلى إمكانية التحويل عبر الصرافات الآلية والموبايل المصرفي.

### المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسة بنك الفيصل الإسلامي للتمويل الأصغر

من أجل التعرف على أداء المؤسسة وتقييمه قمنا بتحليل بعض معطياتها المالية.

#### أولاً: تقييم الأداء المالي حسب مؤشرات الإيداع

الإيداع أكثر العمليات المهمة في البنك حيث يمثل الجدول و الشكل أدناه معدل و حجم الودائع خلال الفترة الممتدة 2015-2019.

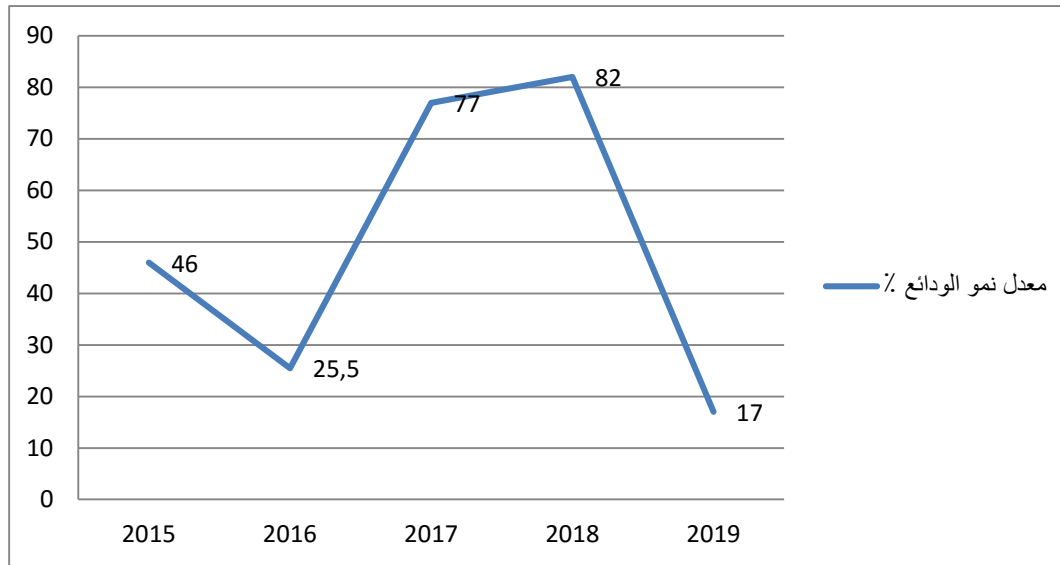
جدول رقم(12): معدل وحجم الودائع خلال الفترة (2015-2019)

السنة	2015	2016	2017-	2018	2019
حجم الودائع (مليون جنيه)	11355.9	14253.8	25197.3	45807.6	53615.1
معدل نمو الودائع %	46	25.5	77	82	17

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 لبنك الفيصل



شكل رقم(09): تطور معدل نمو الودائع خلال 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(12)

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن حجم الودائع في ارتفاع بينما معدل النمو متذبذب حيث انخفض إلى 17% سنة 2019 وهذا ناتج من تعديل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار خلال عام 2018 من 7 جنيهاً إلى 47.5 جنيه وفي عام 2019 م إلى 45.11 جنيه.

ثانياً: تقييم الأداء المالي حسب مؤشرات التمويل

### 1. المركز المالي:

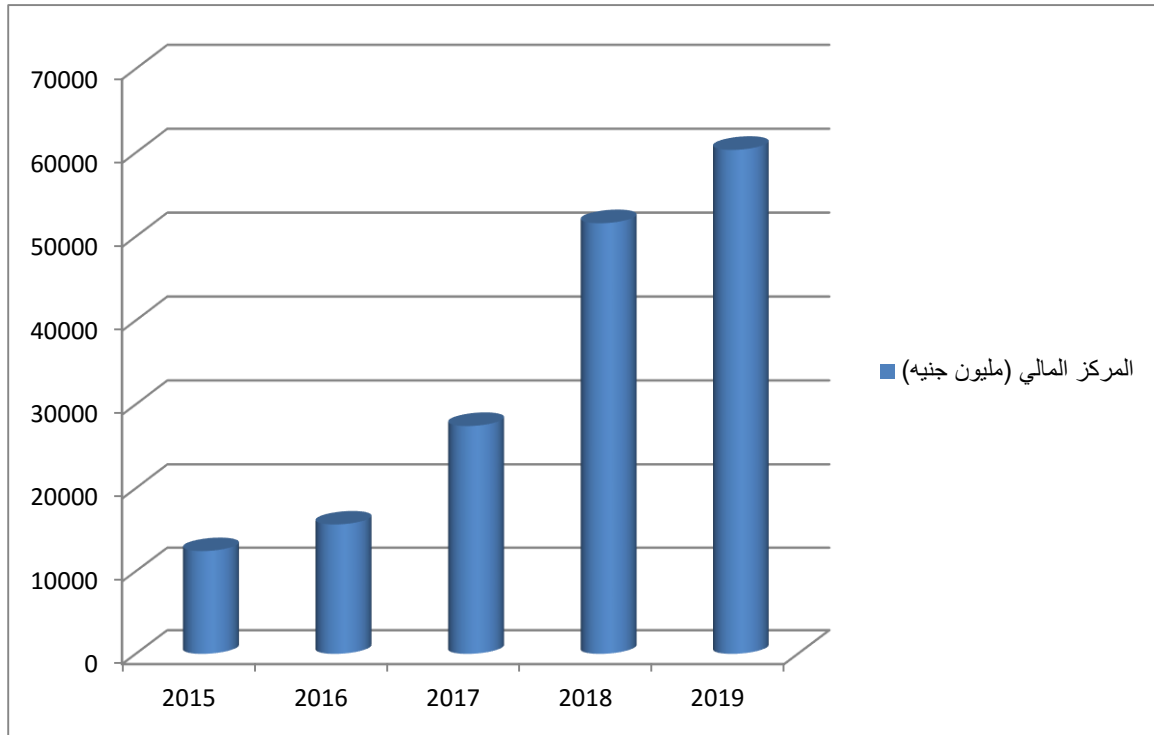
أحد أهم مؤشرات الوضع المالي للمؤسسة المركز المالي ومنه يمثل الجدول و الشكل أدناه قيمة المركز المالي لمؤسسة التضامن من 2015-2019.

جدول رقم(13): المركز المالي لبنك الفيصل من خلال الميزانية المجمعة (2015-2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
المركز المالي (مليون جنيه)	12454.2	15676.5	27428.3	51601.2	60343.3

المصدر: التقرير السنوي 2019 لبنك الفيصل

شكل رقم (10): تطور المركز المالي لبنك الفيصل 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (13)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن المركز المالي للمؤسسة في ازدياد مستمر حيث ارتفع إلى 60343.3 مليون جنيه سنة 2019 بينما كان 12454.2 مليون جنيه سنة 2015 وهذا راجع للعمل الدائم للبنك.

## 2. مؤشرات الاستدامة و الربحية :

حيث اخترنا مؤشرين هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

$$\text{أ. العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

جدول رقم (14): معدل العائد على حقوق الملكية خلال 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل العائد على حقوق الملكية %	26.8	23.8	49.7	54.8	2.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية من 2015-2019

من خلال الجدول نرى أن هناك تذبذب في معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغ أعلى قيمة 54.8% سنة 2018، لينخفض فجأة إلى 2.5% سنة 2019 حيث هذا راجع لتعديل سعر صرف الجنيه السوداني.

$$\text{ب. العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

جدول رقم(15): معدل العائد على الأصول خلال 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل العائد على الأصول %	1.8	1.5	2	2.8	0.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية 2015-2019

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل العائد على الأصول ضعيف جدا حتى وإن كان ارتفاع ارتفاع ضئيل من 2016-2018 إلا أن انخفاض مرة أخرى سنة 2019 انخفاض شديد جدا راجع إلى تعديل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار.

#### ثالثا: تقييم الأداء المالي حسب توزيع القطاعات

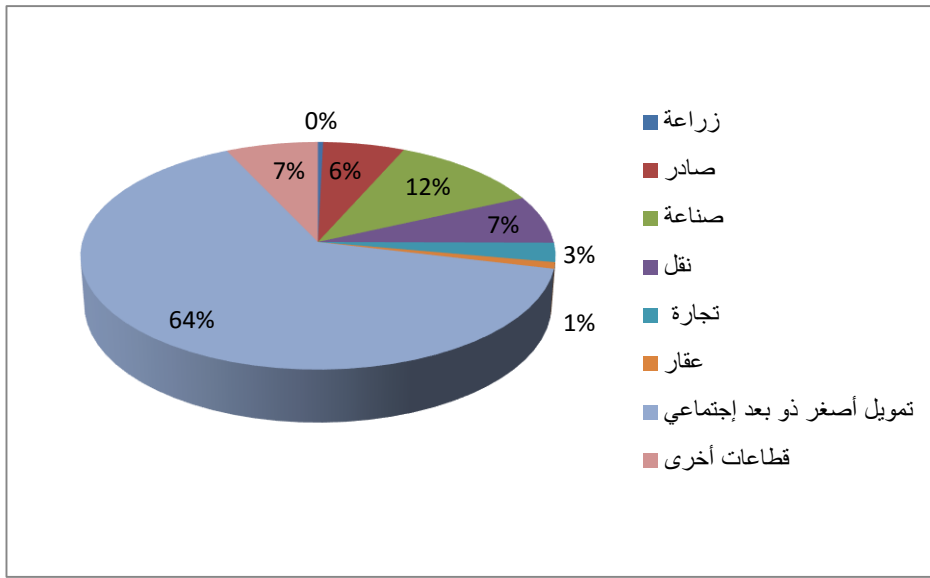
بنك الفيصل يهتم بتمويل القطاعات حيث يهتم بقطاع الزراعة، تجارة، صادرات، نقل، عقار، وأخرى.. حيث يبين الجدول و الشكل أدناه نسبة توزيع التمويل حسب القطاعات خلال الفترة 2015-2019.

جدول رقم(16): نسبة التوزيع القطاعي للتمويل (%)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
زراعة	3	3	3	1	0.4
صادرات	6	4	2	2	6.2
صناعة	15	13	10	13	11.5
نقل	6	5	4	4	6.8
تجارة	6	6	10	4	2.7
عقار	8	6	2	3	0.9
تمويل أصغر ذو بعد اجتماعي	47	57	53	64	63.7
قطاعات أخرى	9	6	12	7	7

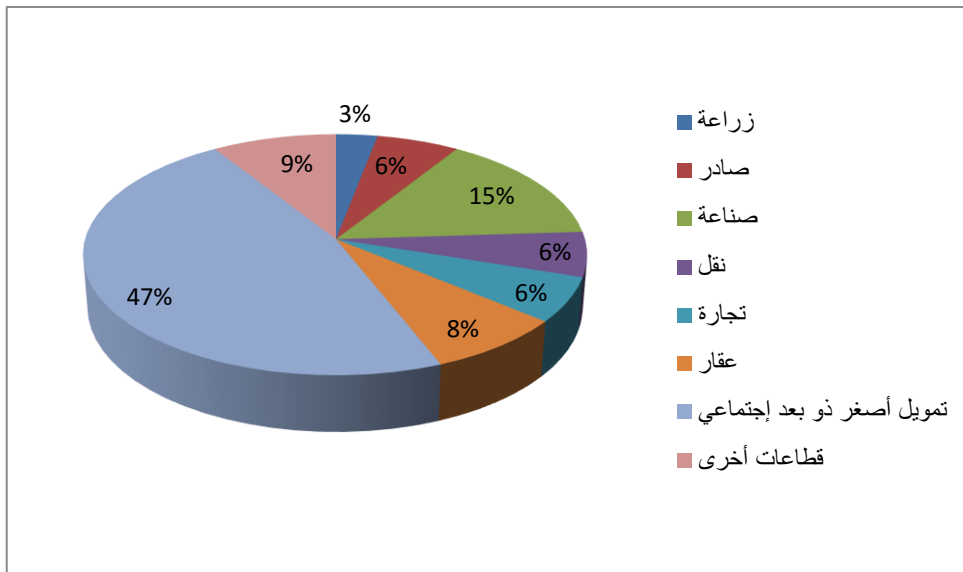
المصدر: التقارير السنوية 2015-2019 لبنك الفيصل

شكل رقم (11): توزيع التمويل حسب القطاعات لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(16)

شكل رقم(12): توزيع التمويل حسب القطاعات لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(16)

من خلال الجدول والشكلين أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة تمويل للبنك دائما تكون لقطاع التمويل الأصغر ذو بعد اجتماعي وذلك خلال الفترة 2015-2019، بينما أدنى نسبة كانت لقطاع الزراعة خلال نفس الفترة.

سنة 2015 كانت أعلى نسبة لتمويل القطاع تميل أصغر دو البعد الاجتماعي حيث بلغت 47% يليها القطاع الصناعي ب 15% ثم القطاع العقاري ب 8% وتأتي بعده قطاعات النقل التجارية بنسبة 6% والزراعة بنسبة 3% اما القطاعات الأخرى لها 9%.

في سنة 2016 ارتفعت نسبة التمويل للقطاع تمويل الأصغر دو بعد اجتماعي الى 57% في حين تراجع القطاع الصناعي الى 13% ثم القطاعين التجاري والعقاري ب 6% يليهم قطاع النقل ب 5% ثم قطاع الصادرات ب 4% وأخيرا القطاع الزراعي ب 3% أما القطاعات الأخرى شهدت التحويلات انخفاض لكن في سنة 2017 دائما تمويل الأصغر دو بعد اجتماعي يكون دو أكبر نسبة بلغت 53% تم القطاع التجاري والصناعي ب 10% حيث ارتفعت نسبة القطاع التجاري ب 4% انخفضت نسبة القطاع الصناعي ب 3% وكذا انخفضت نسبة قطاع النقل الى 4% مع انخفاض نسبي للقطاع العقاري و الصادرات الى 2% اما الزراعة ظلت ثابتة في 3% بينما القطاعات الأخرى بلغت 12% .

في سنة 2018 ارتفعت كل من القطاع الصناعي والعقاري وتمويل أصغر دو بعد اجتماعي بنسب ضئيلة بلغت على التوالي 13% - 3% - 64% مع انخفاض نسبة التمويل للقطاعين الزراعي والتجاري بنسب 1% و 4% اما القطاعات الأخرى بلغت 7% حيث انخفضت بنسبة 5%.

وفي سنة 2019 انخفضت نسب كل من القطاع الصناعي وتمويل أصغر دو بعد اجتماعي بنسب صغيرة بلغت على التوالي 11.5% 63.7% مع انخفاض للقطاعين الزراعي والتجاري بنسب 2.7% و 0.4% مقابل ارتفاع قطاع الصادرات والنقل حيث بلغا 6.2% و 6.8% اما القطاعات الأخرى بقية ثابتة.

### خلاصة:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد الدراسة النظرية على أرض الواقع، وذلك من خلال دراسة تقييم الأداء المالي للمؤسسات الثلاث المختارة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019. حيث قمنا بعرض المعلومات المالية الخاصة بكل مؤسسة مع تحليلها عن طريق استخدام اهم المؤشرات المالية المتوافقة لكل منها.

حيث نلاحظ نسبة العائد على الأصول لسنة 2019 كانت 10% بالنسبة لبنك الأمل، 5.3% بالنسبة لمؤسسة التضامن و 0.1% لبنك الفيصل. أما نسبة العائد على حقوق الملكية لنفس السنة كانت 23% بالنسبة لبنك الأمل، 16.5% بالنسبة لمؤسسة التضامن و 2.5% بالنسبة لبنك الفيصل. حيث نسب بنك الفيصل منخفضة بسبب تعديل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار في هذه السنة.

كما نستخلص من خلال دراستنا أن التمويل الأصغر بات المستتجد لأصحاب الدخل الضعيف، حيث ساعدهم على إيجاد حلول لمشاكلهم المالية، وكذا الاستثمار وإقامة مشاريع متناهية الصغر لكنها ناجحة وتعود بعوائد وأرباح لا بأس بها، كما تشجع كذلك على الادخار لجميع فئات المتعاملين سواءا كانوا رجالا، نساء أو أطفالا.

خاتمة

بعد معالجة موضوعنا الذي أعد على إشكالية تدور حول تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر. وبعد التطرق إلى مختلف جوانب الموضوع مع دراسة بعض التجارب العربية، تبين لنا أن التمويل الأصغر قد أصبح توجيهها دولياً سائداً في العقدين المنصرمين نظراً لأهميته لأنه الأداة الأكثر قوة وفعالية في مكافحة الفقر، وفي تحسين رفاهية الناس ذو الدخل الضعيف. حيث يعد التمويل الأصغر تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية.

كما تبين أيضاً أن عملية تقييم الأداء المالي طريقة يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ مختلف القرارات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية من خلال عرض بعض المؤشرات، وذلك انطلاقاً من أن للجانب المالي أهمية كبيرة لما له تأثير على مستقبل المؤسسة واستمرار نشاطها، وترشيد الطاقة البشرية لها من خلال إبراز العناصر المنتجة، استغلالها، وتنميتها على عكس العناصر الغير منتجة التي يتم الاستغناء عنها، ومنه تقييم الأداء المالي يعتبر التقنية التي تسمح بمعرفة نجاح أو فشل المؤسسة، مدى فعاليتها، مساعدتها على الاجتهاد للتقدم والاستمرار، وكذا محاولة تمييزها بالكفاءة والفعالية في الأسواق الداخلية و الخارجية.

#### اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** والتي تقول إن مؤسسات التمويل الأصغر تتميز بالأداء الجيد. وقد تأكدت صحة الفرضية نظراً للعدد الكبير للمتعاملين في هذه المؤسسات؛

**الفرضية الثانية:** والتي تقول إنه توجد عدة آليات وأسس تساعد مؤسسات التمويل الأصغر في أداء دورها وتحسين أدائها. حيث تأكدت صحتها وتتمثل آليات أداء مؤسسات التمويل الأصغر في: الإقراض، الادخار والتوفير، التأمين، والتحويلات المالية؛

**الفرضية الثالثة:** والتي تقول إن مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر تختلف عن مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسات العادية. ومنه هذه الفرضية صحيحة، حيث تتمثل مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في مؤشرات المحفظة، مؤشرات الكفاءة والفاعلية والإنتاجية، مؤشرات الإدارة المالية، ومؤشرات الربحية والاستدامة. بينما تنقسم مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسات العادية إلى مؤشرات تقليدية وحديثة.



## نتائج البحث:

- تقييم الأداء المالي يوفر معلومات حول تحديد الانحرافات وكيفية تصديها أو تجنبها في المستقبل؛
- تمر عملية تقييم الأداء المالي ب 4 خطوات هي: تحديد معايير الأداء، قياس الأداء الفعلي، تحديد الانحرافات وتحليلها ثم تصحيحها؛
- مؤسسات التمويل الأصغر تقدم خدمات مالية للفئات ذو الدخل الضعيف وتتعامل مع عملائها فقط؛
- لمؤسسات التمويل الأصغر عدة خدمات: الإيداع، الادخار، القروض المصغرة، التأمين، وغيرها كذلك من خدمات غير مالية؛
- يعد الأداء المالي عملية من العمليات المستخدمة في قياس نجاح مؤسسة التمويل الأصغر من حيث العائدات المالية؛
- تتعلق مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر بجودة المحافظ، الكفاءة الإنتاجية، الإدارة المالية والربحية؛
- يسعى التمويل الأصغر لتحسين الظروف المعيشية والرعاية الصحية للمرأة والطفل.

## التوصيات:

- نشر الوعي حول التمويل الأصغر للزبائن؛
- على مؤسسات التمويل الأصغر أن تسعى إلى تنويع منتجاتها من خلال التوجه إلى تقديم التمويلات بكافة أشكالها؛
- العمل على إصدار قانون خاص للتمويل الأصغر؛
- تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على التكتل وخلق شبكات تعاون قصد توحيد جهودها؛
- يجب على القطاعات الوزارية، الجماعات الإقليمية، المؤسسات الاقتصادية ترقية الشراكة مع الشركات الناشئة والمؤسسات الحاملة لمشاريع مبتكرة؛
- تبسيط وتسريع الإجراءات التنفيذية والإدارية لعملاء التمويل الأصغر؛
- الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وذلك بتأسيس مؤسسات مالية متخصصة تعمل على تمويل الفرص الاقتصادية لصغار المستثمرين.

## آفاق البحث:

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر (دراسة عينة مؤسسات عربية). إلا أنه لم يتم الإلمام بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع، إذ تبقى مجرد محاولة قد تحتوي على مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقاً لبحوث أخرى. كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب أهمها:

- مؤسسات التمويل الأصغر تستفيد من إمكانيات المجتمع المحلي كما تساهم في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تقييم الأداء المالي يساعد على الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف ومساعدة المدراء على اتخاذ القرار؛
- تساهم مؤسسات التمويل الأصغر في التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية كما توفر سبل عيش لعدد كبير من أفراد المجتمع.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

## الكتب:

1. (مؤسسة جرامين)، دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، مؤسسة جرامين-جميل؛
2. إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008؛
3. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000؛
4. أنيتا كامبيون، تحسين الرقابة الداخلية- دليل عملي لمؤسسات التمويل الأصغر-، شبكة التمويل الأصغر، 2000؛
5. إيهاب مقابلة، محمد عواوده، أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة والثاني والخمسون، 2020، المعهد العربي للتخطيط، الكويت؛
6. جوديث براندسما ولورنس هارت، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معهد البنك الدولي، (بدون سنة)؛
7. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011؛
8. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، 2007؛
9. عطالله علي الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبّي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010؛
10. علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن؛
11. ماركو إلبا، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006؛
12. محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011؛

13. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009؛
14. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003؛
15. مصطفى محمد مسند، استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، مركز البحوث والنشر والاستشارات، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان؛
16. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000؛
17. وليد ناجي الحياي، علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015؛

#### المذكرات:

18. ابتسام عبد الرحمن مجذوب أحمد، دور بنك السودان المركزي وبعض المؤسسات التمويلية المتخصصة في تخفيف الفقر في السودان من خلال التمويل الأصغر، يناير 2010؛
19. أحمد محسن عبد ربه الطراونه، أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2016؛
20. امانى إبراهيم إسماعيل عريضة، أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017؛
21. حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي-دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010/2014، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017؛
22. دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية-حالة بورصتي الجزائر وباريس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007؛

23. سلومه موسى يحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان -دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعي والبنك الزراعي السوداني للفترة 2000/2011-، بحث مقدم لنسب درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مارس 2014؛
24. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات-دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015؛
25. صالح ناجية، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر؛
26. عبد الله آدم عبد الله أحمد، دور سياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة 2008-2017 دراسة حالة مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2018؛
27. عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016؛
28. محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين-دراسة تطبيقية على قطاع غزة-، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010؛
29. مصطفى محمد جاسم محمد السندي، أثر الاندماج على الأداء المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية-، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة أعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2015؛
30. معوج بلال، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة NCA ROUIBA-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016؛

31. موساوي محمد اليامين، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية - دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013؛
32. نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2015؛
33. وهبي ليندة، دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مؤسسة NCA رويبة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016؛

#### المقالات والأبحاث:

34. بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري-، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد01، جوان 2018؛
35. بن عزة هشام، عبد الحميد بن الشيخ، التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة -نماذج عالمية ناجحة-، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد03، عدد01، جوان 2020، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر؛
36. بوعراب رابح، التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد06، العدد01، 2017، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر03، الجزائر؛
37. بوهرين فتيحة، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر؛

38. خالد بن جلول، جمال سالمى، التمويل المصغر كألية فعالة للتقليل من الفقر في الدول العربية دراسة  
تشخيصية لعينة من الدول العربية مصر الجزائر السودان، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون،  
المجلد 25، العدد 03، سبتمبر 2019؛
39. زهراء صالح الخياط، تحليل الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في العراق، مداخلة ضمن مؤتمر  
الريادة وذكاء الأعمال في المنظمات العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2012؛
40. زين العابدين يسن برممة أحمد، التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان: بحث  
ميداني، الفكر المحاسبي، المجلد 20، العدد 02، 2016، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة  
عين شمس، الخرطوم، السودان؛
41. العمري أصيلة، عامر هشام، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع  
المصغرة للتقليل من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-فري 2007، مجلة ارتقاء للبحوث  
والدراسات الاقتصادية، 2018؛
42. فريدة موهوب، واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر  
للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 03، 2020، قسنطينة، الجزائر؛
43. ناجية صالحى، نوال بن عمارة، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية  
التنمية المستدامة في الجزائر-تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر-،  
مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السادس، السنة السادسة 2015، جامعة الشهيد حمه لخضر،  
الوادي، الجزائر؛
- المواقع الإلكترونية:

[www.alamabank.com](http://www.alamabank.com) .44

[www.altadamun.org](http://www.altadamun.org) .45

[www.fib-sd.com/ar](http://www.fib-sd.com/ar) .46



ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

**Livres:**

47. Barry Elliot, Jamie Elliot, **financial accounting and reporting**, FT prentice Hall, fourteenth edition, 2011;
48. Brealy and others, **principles of corporate finance**, McGraw-hill, tenth edition, New York, 2011;
49. Dov Ogien, **maxi fiches de gestion financière de l'entreprise**, Dunod, Paris, 2008;
50. Frank J.fabozzi, Pamela Peterson drake, **Finance capital market financial management and investment management**, John wiley and Sons, New jersey, 2009;
51. Mario la torre and Gianfranco A vinto, **Microfinance**, PALAGRAVE macmillan, New York, USA, 2006;
52. Sébastien Boye et autres, **le guide de microfinance**, éditions d'organisation, Paris, 2006;

**Articles publiés :**

53. Ong Tze San & Teh Boon Heng, **Factors affecting the profitability of Malaysian commercial banks**, Afrikan journal of busines management, University Putra Malaysia, Malaysia, Vol 7, Issue 8, 2012;